الباب الثالث

المقاومة العراقية والأكراد
وعلاقات العراق الدولية

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

المقاومة والإرهاب

(١)

هل يمنع الاحتلال الأمريكي الحرب الأهلية في العراق: تحليل لتصريحات الرئيس مبارك

جددت تصريحات الرئيس مبارك لقناة العربية يوم ٨/ ٤/ ٢٠٠٦م الجدل حول عدد كبير من الموضوعات الشائكة، بدءاً بموقف مصر من المأساة العراقية، وانتهاءً بالتداعيات السلبية لهذه التصريحات على مجمل المصالح القومية المصرية. وقبل تحليل هذه النقاط وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الدولة هو الذى يحدد المصالح القومية، ويحدد لها خطوط المواقف والسياسات التى يظن أنها تخدمها. ولكن هذا التقدير من جانب الرئيس قد يختلف عن تقديرات أخرى مصرية، كما قد يختلف عن مشاعر الشعب المصرى ككل، وهذا أمر جائز ومقبول، ولا يقدح فى تقدير الرئيس مادامت تلك قناعته ولا تلتبس بأمور أخرى، خاصة وأن موقفه من العراق يتطابق تماماً مع الموقف الأمريكى، مما يثير التحفظات، وربما التفسيرات والأحاديث.

فقد أكد الرئيس مبارك فى حديثه لقناة العربية الفضائية أنه يعتقد أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق فى هذه المرحلة يعد كارثة، لأن العراق يعانى من الحرب الأهلية، وأن الانسحاب الأمريكى يؤدى إلى تفاقم هذه الحرب، كما أنه انتقد الحكومة العراقية لأنها لم تسمح بتواجد قوات عربية أو دولية، وأن الشيعة فى العراق يكنون الولاء لإيران. فإلى أى مدى تتفق رؤى الرئيس مع الرؤى الأخرى،

ومع التوجهات العامة للشعب المصرى؟

وقد أدت هذه التصريحات إلى ردود فعل حادة من جانب القيادة العراقية والإيرانية وقيادات اشيعة فى البحرين والخليج، بل إن بعض قيادات العراق اتهمت الرئيس بشكل واضح بأن موقفه يخدم مصالح أجنبية، ويضر بمصالح الشعب العراقى، كما أنه يسهم فى إشعال الحرب الأهلية، ويشكك فى وطنية الشيعة فى العراق وانتمائهم الوطنى والعربى.

وللأمانة التاريخية، يجب أن نفرق بين موقف عموم الشعب المصرى، وموقف الحكومة المصرية، وبعض الأقلام القليلة للغاية فى مصر من قضايا مأساة العراق. فمنذ إعلان واشنطن أنها تتهم العراق بحيازة أسلحة الدمار التامل، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ عام ٢٠٠٢م بشأن التفتيش فى العراق، كانت مصر من أعلى الأصوات التى حثت العراق على قبول التفتيش والإخلاص له، ربما خوفاً على العراق، ورغبة فى أن يتمادى بالتفتيش أى خطط أمريكية أخرى. وعندما أعلنت الولايات المتحدة صراحة أنها ترسل قوات إلى الخليج لغزو العراق، والقيام بنفسها بالتفتيش صمتت مصر تماماً، وكانت السفن الحربية الأمريكية تمر فى قناة السويس، وهى تعلن أنها ذاهبة لغزو العراق. وكان الجدل فى ذلك الوقت يدور حول مدى قانونية مرور السفن الأمريكية لضرب العراق فى ضوء اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، وقامت المظاهرات مطالبة بمنع مرور هذه السفن التى تعلن عن وجهتها، وطالبت جموع الشعب الحكومة بتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، التى سبق أن ألح عليها الرئيس مبارك فى قمة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠م لتأكيد حق الكويت فى المساندة العربية ضد الغزو العراقى لها. وأصدرت القمة بأغلبية بسيطة (بصوتين فقط) قراراً بهذا المعنى عقب مشادة حقيقية مع بعض الزعماء العرب، ثم شاركت

مصر، فى إطار التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة، ضمن خطتها التى شجعت العراق على الغزو، وخططت لضرب العراق بعد ذلك، وهو مرتكب للجرم المشهود الذى أوقعته فيه، ولكن هذه المرة بتوظيف الشرعية الدولية، التى وجدت العراق فعلاً منتهكاً للميثاق ومستحقاً للجزاء.

وسواء انتظمت مصر فى الحملة العسكرية فى إطار علاقاتها الأمريكية، أو مصالحها الخليجية، أو لقناعة بعدم مشروعية الغزو العراقى، وعجز العالم العربى وحده عن وقفه وإزالته، فإن شطرا من الشعب المصرى اتهم الرئيس بالعمل مع الولايات المتحدة ضد دولة عربية، وطعن قضائياً فى صحة قرار إرسال قوات مصرية بغير مراعاة دقيقة لأحكام الدستور، وضمن خطة أمريكية لضرب العراق تحت ستار تحرير الكويت. وهذا القرار لم يكن شعبياً فى مصر، رغم أن الشعب المصرى بأكمله استنكر غزو العراق للكويت، وألقى باللائمة على الولايات المتحدة وخدعتها لصدام حسين، واعتبر أن العملية كلها، الغزو والتحرير، لعبة أمريكية وظفت فيها مصر. وبررت الحكومة المصرية للشعب المصرى آنذاك موقفها بأنها تهدف أيضاً، إلى جانب تحرير بلد عربى شقيق، وصد عدوان بلد عربى معتدٍ، ثم الاقتراب من خيرات النفط تحت ما سمى فى ذلك الوقت «إعلان دمشق»، الذى ضم دول الخليج الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا بهدف مكافأة الدولتين عن جهودهما الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية مع الولايات المتحدة أكثر من كون هذه الجهود تضامناً مع دول الخليج.

أما موقف مصر من الجزاءات التى فرضت على العراق طوال ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٠م حتى ٢٠٠٣م)، فكان يركز على المطالبة برفعها بسبب آثارها اللا إنسانية، وليس بسبب انتهاء صلاحيتها القانونية. ومادامت الولايات المتحدة هى الطرف

الآخر فى القضية، وهى التى تحدد شروط إنهاء الجزاءات وليس مجلس الأمن، فقد اعتقد كثيرون فى مصر أن الحكم لا يشذ عن الموقف الأمريكى بحكم التحالف الوثيق بين البلدين.

وعندما انعقدت قمة شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣، كان العراق يتأهب للغزو الأمريكى، فانضمت مصر إلى موقف القمة الذى يناشد واشنطن ضبط النفس، والقمة على يقين أن الجميع ساهم أو سكت أو سهل للغزو الأمريكى، أحياناً بحجة أن صدام لا يمكن إزالته إلا بقوة خارجية، وتارة أخرى لأنه يجب أن يزال لأنه غزا الكويت، وهدد دول الخليج طيلة بقائه فى الحكم، حتى رغم العقوبات القاسية التى أذلت العراق، وأن استمرار وجوده رغم كل شيء يمثل تهديداً مستمراً لأمن الخليج. والعريب أن قصف الولايات المتحدة لبغداد كان مصدر سعادة فائقة لبعض أطفال العالم العربى، وهى المرة الأولى فى تاريخ المنطقة التى نرى فيها بعض العرب يبتهجون ويتبادلون التهانى بسقوط عاصمة عربية كبرى كبغداد. أما مصر فلم تعلن إدانتها للغزو مثل بقية الدول العربية، وإنما ركز الرئيس مبارك على أنه حذر صدام مراراً من سوء عمله، ونصحه بما يلزم ولم يستجب.

وعندما بدأت المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى كانت محل إعجاب الشعب المصرى، الذى آلمه أن يرى عاصمة الرشيد تئن تحت احتلال سعى إليه التحالف الصهيونى الأمريكى للقضاء تماماً على العراق كوطن وقوة فى المنظومة العربية، بعد أن أفسده صدام، فأصبح من الصعب لدى كثيرين أن يميزوا بين فساد الحكم وفساد الدولة، مادام الحاكم فى العالم العربى هو الوطن، والولاء للوطن يفترض الولاء للحاكم أولاً، ولا أظن أن العالم العربى سوف يدرك أى ممارسة للديمقراطية

ما لم ينجح فى الفصل بين الولاء للحاكم والولاء للوطن، وما لم يكن قادراً على تقييم الحاكم وفق قدرته على خدمة مصالح الوطن.

والمعلوم أن مصر لم تستخدم فى خطابها الرسمى كلمة «المقاومة العراقية»، كما توقفت منذ قمة بيروت العربية، مع سائر الدول العربية – عدا سوريا وليبيا مؤخرا – عن استخدام مصطلح «المقاومة الفلسطينية» بعد أن قررت واشنطن أنها إرهاب، وأن الشعب الفلسطينى «الإرهابى» تجوز إبادته لكى تمارس إسرائيل حقها فى الحياة كما تشاء، وتدافع عن شعبها «المقدس» ضد «الغاصب والإرهابى» الفلسطينى. ورغم ذلك، ظهرت أقلام معروفة فى مصر تطالب مصر بالتدخل لمساندة واشنطن على قمع «الإرهاب» العراقى، قبل أن يصبح الإرهاب فى العراق صناعة أمريكية وإسرائيلية مقصودة، وقبل أن يصبح العراق غابة اختلطت فيها المقاومة الشريفة مع الإرهاب الأعمى الذى ينفذ المخطط الأمريكى فى القضاء على عقل العراق باغتيال علمائه وأساتذته والشرفاء فيه، بعد أن نهب ثروته البترولية والأثرية، ودمر البنية التحتية، ووضع البلاد على شفا الحرب الأهلية، وهو الذى يرسل عملاءه لإذكاء الفتنة.

وقد سارعت مصر بالاعتراف بكل الحكومات المؤقتة فى العراق، رغم الرفض الشعبى فى مصر لهذه الحكومات العميلة للاحتلال. وقد قدرت مصر أن سقوط النظام فى بغداد يحتم وجود حكومة للبلاد حتى لو كانت صنيعة هذا الاحتلال لإدارة شؤون المجتمع العراقى، خاصة وأن المجتمع العراقى تفرقت مصالحه ومواقفه من الاحتلال ، وذلك بفعل الخطة الأمريكية التى أعدت قبل الغزو بسنوات، ربما ترجع إلى عام ١٩٩١م عندما شجعت التمرد الشيعى والكردى على ما أسمته «الدكتاتورية العربية»، وكرست حقيقة مغلوطة، وهى أن استبداد وبطش نظام صدام حسين قد استهدف الشيعة والأكراد وحدهم، مع أن صدام لم يميز بين

طوائف الشعب، وإنما نال الجميع شره. وقررت واشنطن أن صدام هو الذى فرق الشعب، وأن الغزو نعمة كبرى لتخليص الشيعة والأكراد من «جلاد العرب».

ثم بدأت العملية السياسية التى شجعتها مصر، ربما لأنها – مثل غيرها – كانت تظن أنها تؤدى إلى عراق ديمقراطى جديد، رغم أن هذه العملية، وكذلك خطة إعمار العراق كانت خططا لنهب العراق وتسويغ الاحتلال، والعمل تحت هذا الستار الديمقراطى لتمزيق لحمة المجتمع العراقى. كما أيدت مصر دستور العراق الدائم، رغم أن الاحتلال لا يضع الدساتير عادة، والدساتير الدائمة مصطلح غير معروف إلا فى مصر عام ١٩٧١م تمييزاً له عن الدساتير المؤقتة. وكان واضحاً أن الاحتلال ادعى أنه يريد إنتاج ديمقراطية دستورية لم يألفها العراق، وحرص فى الدستور «الدائم» على تمزيق العراق حتى يضمن أن النظام الجديد هو الذى سيطالب ببقاء الاحتلال، وهو ما حدث بالفعل، بسبب تناقض الموقف والمصلحة من الاحتلال.

أما علاقة الاحتلال بالحرب الأهلية، فقد أصر بعض زعماء الشيعة والأكراد على أن الاحتلال هو الضمان منع الحرب الأهلية، وهو الحماية لهم من المقاومة العراقية، ولكن الحقيقة هى أن الاحتلال هو الذى هيأ العراق للحرب الأهلية تحت ستار الديمقراطية، وهذا هو أكبر انتصار للولايات المتحدة، وأكبر مكافأة لإسرائيل. ولا يجب أن نستغرب أن يربط الرئيس بوش بحزم بين الانسحاب الأمريكى والفوضى والحرب الأهلية، ولكننا نستغرب بشدة أن يعتبر الرئيس مبارك انسحاب القوات الأمريكية المحتلة كارثة، وهى التى تذكى الحرب الأهلية، وتفجر المساجد فوق رؤوس المصلين، وترعى خطة إكمال تدمير العراق. ربما ترضى هذه الجزئية فى تصريح الرئيس مبارك الأكراد والشيعة على النحو الذى أوضحناه. لولا أن الرئيس

استفز الشيعة باتهامهم بالولاء لإيران وليس للعراق، وهو اتهام على أية حال محل نظر، يقبل الصحة والخطأ. فهل صحيح أن الوجود العسكرى الأمريكى فى نظر الرئيس مبارك هو الذى منع حتى وقت قريب نشوب حرب أهلية، أم أن إشعال واشنطن وإسرائيل للحرب الأهلية فى العراق يؤدى إلى إشغال المقاومة عن ضرب قوات الاحتلال، والتفرغ للقتال بين أبناء الشعب الواحد، بزعم تمايزهم فى المذهب؟ ولو صح ما تردده واشنطن من أن الحرب الأهلية فى العراق أمر طبيعى بسبب الاختلاف بين الأكراد والشيعة والسُنة، فلماذا لا تقع حرب أهلية مدمرة فى الولايات المتحدة، وهى تجمع كل الأعراق والأديان والمشارب من جميع أنحاء العالم؟

على أية حال، أثار موقف الرئيس مبارك استغراب المثقفين الملتزمين، الذين يرون فى الاحتلال سبب مأساة العراق، وأن وهم الديمقراطية فى العراق والمنطقة قد كشفه واقع العراق، وتحالف الغرب كله ضد حماس، وهى الخيار الديمقراطى الحق للشعب الفلسطينى.

وأخيرا، نرجو أن يعلم أبناء العراق جميعاً أن شعب مصر يشعر بالآسى لما آل إليه حال العراق، ويأمل أن يدرك الجميع أن العراق العربى الديمقراطى هو طوق النجاة للجميع، وأن العراق الجديد الذى يلملم جراح المأساة قادر على تجاوز المحن ليعود العراق عضواً نافعاً فى أسرته العربية والإسلامية، والله غالب على أمره.

(٢)

المقاومة العراقية والجهاد الأفغاني في المنظورين السياسي والأمني

المقاومة العراقية هي مجموعة العناصر الوطنية التي تتصدي للاحتلال الأمريكي للعراق وتهدف إلى تحرير العراق بصرف النظر عن مشروع المقاومة لمرحلة ما بعد التحرير، لأن الخوض في هذه النقطة لها سياق آخر، في ضوء وضع عراقي معقد أدي إلى أن يكون قدر المقاومة متوازيا مع الفرز الطائفي. فقد قدرت القيادات العراقية الشيعية أن واشنطن تزيح المستبد الذي عجزت عن إز حته، ولذلك فإن تركها لهذه المهمة هو خدمة لها، ولم تشأ أن تخدمهم والأكراد الذين رأوا في الغزو ليس فقط خلاصا من حاكم يتمسك بعروبة العراق وإنما خدمة لآمالهم القومية في الاستقلال داخل الدولة التي يقيمون فيها كمقدمة لضمهم في دولة واحدة يتحقق بها حقهم في تقرير المصير كسائر شعوب المنطقة.

وكانت نتيجة هذه الحسابات الكردية والشيعية أن واجه السنة وحدهم الاحتلال بكل عنفوانه، بل والقوات الحكومية التي تشكلت على أساس طائفي لمساعدة قوات الاحتلال في القضاء على المقاومة. وقد غزت واشنطن هذا الوضع في سعيها لكسر شوكة المقاومة بعدد كبير من السياسات أخطرها الخلط المتعمد للقوي داخل الساحة العراقية حتى تلتبس المقاومة الصحيحة بأعمال الإرهاب الطائفي في معظم الأحيان، وتعمد إشعال الفتنة الطائفية تمهيدا لتقسيم العراق على أساس طائفي. كذلك عمدت السياسة الأمريكية إلى إشاعة الاعتقاد لضرب المقاومة بأن هذه المقاومة تحارب الولايات المتحدة التي قضت على انفراد السنة

بالحكم دون سائر الطوائف الأخرى، وزعمت أن صدام حسين كان يدافع عن سلطة طائفة، وأنه آن الأوان لغيرهم لكي ينعموا بالحرية الطائفية، وكرست هذه المبادئ في دستور وضعة الاحتلال حتى يسن قانونيا العملية السياسية التي تقوم على الفرز الطائفي، فتحير السنة بين قبول الاحتلال من خلال العملية السياسية بنسبة عددهم، أو التخلف عن الركب فتوزع السلطة في غيابهم وفي ظل شرعية واضحة لنسبة المؤيدين للاحتلال والراعين إلى استمراره لحمايتهم من العقاب.

فالمقاومة العراقية إذن ظهرت كرد فعل لغزو أجنبي للعراق تزرع بحجج واهية، وأنزل بالعراق أفدح الضرر في حضارته وتاريخه وحاضره وبدد أمواله وعرض أهله للإبادة والعداء الأهلي. ولكن المقاومة العراقية ليس مجمعا عليها داخل العالم، كما لا تعترف بها الحكومات العربية حتى لا تغضب الولايات المتحدة، فضلا عن ان واشنطن عمدت إلى إدخالها في عداد قوي الإرهاب التي تقضي على كوحدة سياسية وقانونية واجتماعية. نحن نعتقد أن أخطر ما تواجهه المقاومة العراقية هو هذا التحدي في الداخل وجحود الخارج العربي، لدرجة أن صفة المقاومة لم تسجل في الخطاب السياسي الرسمي العربي، وإن كان الشارع العربي يراهن على آثار نجاحها في إحباط المخطط الأمريكي ليس فقط في المنطقة، وإنما أيضا على مستوى العالم.

وإذا كان البدء تجريم الاحتلال الأمريكي للعراق هو مقدمة طبيعية للاعتراف بالبديل المشروع وهو المقاومة، إلا أن التباس الوضع في العراق بين طوائفه من ناحية، وبين قواه المختلفة التي تمس الإرهاب الطائفي ثأرا أو حماقة، وهو أمر مقصود، أدي بالفعل إلى تبرير التقاعس عن الاعتراف بها، خاصة وأن تدخل إيران على أساس طائفي وسياسي لمحاربة واشنطن ساحة بعيدة، قد شغل المقاومة عن مقصدها الأساسي والانخراط بدلا من ذلك في الصراع الطائفي والتمزق المذهبي،

فأصبحت الحرب الطائفية مدخلا إلى التقسيم وليس بديلا له كما زعمت واشنطن.

وليس الطبيعي أن يختلف العالم العربي حول المقاومة وأن يكون الشباب في مأزق لسبب تعدد الاتجاهات والمواقف من المقاومة لسبب الخلط بين الإرهاب الذي يضرب الساحة العراقية والمقاومة التي تستهدف المحتل. ترتب على ذلك اختلاف الفتوى ودخل رجال الدين على الخط. فالدولة العربية الموالية لواشنطن لا تريد لشبابها الانخراط مع المقاومة في محاربة القوات الأمريكية. كذلك فإن هذه الدولة تعاني إرهابًا انخراط فيه بعض القادمين من العراق مما يذكرنا بمجموعة الأفغان العرب الذين تعلموا في مدرسة القاعدة وانقلبوا على الوطنية بسبب علاقتها بالمستعمر الأمريكي وحيث أفتت القاعدة بأن إسقاط هذه النظم أو فك ارتباطها بالمستعمر الأمريكي في له أولوية متقدمة على محاربة المحتل الأمريكي في العراق.

وقد أفتى رجال الدين بأن الذهاب إلى العراق هو انخراط في الفتنة ومروق عن الدين، بينما أفتي غيرهم بأنه نصرة المسلمين في العراق ضد أعداء الدين والوطن وشركاء المشروع الصهيوني فرض عين. واحتار الشباب بين الاتجاهين، ولكن معظم العائدين من العراق إما يئسوا وسكنوا في أوطانهم، أو عادوا لاستئناف الجهاد ضد حكوماتهم، فاتخذت الحكومات العربية عموما موقفا معاديا من الذاهب إلى العراق والعائد منه كليهما،والأغلب أن هذا الموقف تركه غريزة الأمن التي لا تنفصل عن الحاسة السياسية. ولو استقام الأمر للحكومات العربية لشجعت المقاومة مادامت تدين الاحتلال ولاعتبرت نصرتها واجبا سياسيا ودينيا مادامت النصرة لشقيق اعتدى عليه بغير جريرة. ولكن المشكلة هي أن واشنطن تمكنت من منع الإجماع العراقي على طلب الانسحاب.وخلقت لكل فريق مصلحه في إبقاء القوات الأمريكية حتى بتنا نجد الأمريكيين أكثر حرصا على عودة أبنائهم

من العراق، بينما غالبية العراقيين من الأكراد والشيعة يرون الوجود الأمريكي ضمانا لنفوذهم. ومعلوم أن الجهاد ضد المحتل السوفيتي كان جهادا دينيا ضد عدو ملحد، وغزى الإعلام والسياسة الأمريكية هذا الخط مما دفع الحكومات الإسلامية إلى تشجيع أبنائها على الانخراط في هذا الجهاد وتسابق المفتون في تبشير قتلاهم بالشهادة والجنة. فلما تحقق لواشنطن ما أراده ضد موسكو في أفغانستان من توريط ثم الإجهاز عليها بتحالف كامل مع العالم الإسلامي وتوجيه كافة العداء الإسلامي للغرب وإباحيته وتاريخه الاستعماري نحو المحتل الملحد السوفيتي، انقلب الصراع في أفغانستان من معاداة الغاصب السوفيتي إلى صراع على السلطة بين رفقاء الأمس.وقد كررت واشنطن مقولات موسكو ضد المقاومة في أفغانستان فصورهم على أنهم متمردون إرهابيون عصاه ضد الحكومة الشرعية التي لعبتها موسكو مثلما فعلت واشنطن، كما حاولت موسكو أن تنزع رداء الوطنية عن الجهاد واعتبرته إرهابا إسلاميا نحو حربا دينية بين المؤمنين الموحدين وبين الملاحدة، وفق تركيز الخطاب الديني السياسي والإعلامي الغربي.

بنفس المنطق، تحارب واشنطن المقاومة العراقية بمعدلات مماثلة أخطرها في هذا المناخ الطائفي أن المقاومة هم فقط الستة الذين لا يدافعون عن الوطن العراقي المحتل وإنما يدافعون عن مكتسباتهم ونظامهم السابق، وأنهم يعملون على استرداده بكل صوره القبيحة التي اجتهدت واشنطن في تغيرها حتى صارت حملتها لمحو هذه الصورة البشعة تكتسب مشروعية أخلاقية وسياسية واسعة.لذلك تركز واشنطن على أن المقاومة السنية محدودة إذا قورنت بأغلبية الشعب العراقي من الأكراد والشيعة الذين عانو الكثير على يد تسلط حكم الأقلية السنية، الذين يحاربون تحول العراق إلى حكم «الأغلبية » الديمقراطي حتى أنة لو أجري استفتاء في العراق على

ذلك لقالت هذه الأغلبية أنها تشكر واشنطن وترجو أن تستمر مهمتها الأخلاقية حتى تدحر الأقلية التي تريد جر العراق إلى ماضي مظلم لا يخدم سوى مصالحها. وإذا كان الجهاد الأفغاني والمقاومة العراقية كلاهما رد فعل لغزو أجنبي، فإن صفة الجهاد تغلب الطابع الديني على الطابع الوطني السياسي. صحيح أن بعض طوائف المقاومة العراقية تنتمي إلى تيارات دينية وتجعل الدين مرجعية لقتال الغزاة، إلا أن القضية في النهاية تتعلق بتحرير وطني أما الفارق الحاسم الآخر، بالإضافة إلى الطابع الديني للجهاد الأفغاني فهو أن أفغانستان كلها أجمعت على قتال السوفيت، بينما نقطة الضعف الأساسية في العر ق هو غياب الإجماع الوطني عن المقاومة، ولو تحقق الإجماع لرحلت واشنطن منذ اليوم الأول، وهذه الحقائق الطائفية هي أكبر ضمان لبقاء الاحتلال وبث الاضطراب في الداخل والخارج من المقاومة الوطنية.

هذه الحقائق المرتبطة بالموقف من المقاومة سوف تلقي بظلال قائمة على عراق ما بعد الاحتلال، لأن معيار الجدارة بمكان في العراق الجديد هو المشاركة في المقاومة، بينما التفاضل بين المواطنين في العراق وفقا، للغالبية للشيعة والأكراد هو عدم التعارض الاحتلال الذي ناب عنهم في التخلص من الحكم المستبد الذي عجزوا عن إزالته. يترتب على ما تقدم أنه إذا كان الجهاد الأفغاني قد لقي إجماعا في الداخل والخارج، سياسيا ودينيًا، بسبب وجود المصلحة الأمريكية في هذا الجهاد في إطار الصراع الأمريكي السوفيتي الحرب الباردة، فإن الإجماع قد انعقد أيضا على أن العائدين من أفغانستان بعد الجهاد قد تحولوا من قديسين إلى شياطين بعد أن تغيرت مصلحة واشنطن بوصلتها السياسية أوعزت إلى هؤلاء العائدين لاستخدامهم ضد نظمهم الوطنية للضغط عليها حتى تنسج هذه النظم مع المصالح لأمريكية وكانت هذه المجموعات العائدة تحظي بالرعاية الأمريكية فأحدث تناقضا بين المصالح

الوطنية للدول العربية والمصالح الأمريكية، ولما انقلب ميزان المصلحة الأمريكية ضد هؤلاء العائدين تحول موقف النظم الوطنية إلى معاداتهم والصدام معهم. أما العائدين من العراق ، فإنهم يعاملون نفس معاملة المجاهدين بعد أن انقلبت عليهم الولايات المتحدة، والسبب في ذلك واضح وهو أنهم خرجوه ضد رغبة حكومتهم وقاتلو حليفا لهذه الحكومات ، فوقعوا ضحية التناقض بين الموافق العربية والفتاوى الدينيز.

(٣)

المقاومة العراقية وأبعادها القانونية والسياسية

الأصل أن كل احتلال لأراضي أجنبية يجعل مقاومة هذا الاحتلال أمراً مشروعا، وهذا المبدأ هو الذي ساد منذ العصور القديمة أي طوال الفترة التي كان فيها الاحتلال واستخدام القوة مباحاً. أما أساس مشروعية المقاومة فهو الذي اختلف عبر العصور اتصالاً بأساس مشروعية استخدام القوة. فعندما فرق المجتمع الدولي بين استخدام القوة من أجل القضايا العادلة، وميز بين القضايا العادلة وغير العادلة، كان الخلاف حول معيار التمييز «Just and unjust war»، ولكن كان هناك إجماع على أن غصب الحقوق والعدوان والبطش وكلها مرتبطة باستخدام القوة الخرقاء ليس مشروعاً خاصة بعد سيادة الفكر الديني الإسلامي والمسيحي في العصور الوسطى.

أما منذ عام ١٩٤٥م فقد أصبح استخدام القوة من جانب أي دولة ضد أخرى محظوراً مالم يكن هذا الهجوم مسلحاً، وينتفي الحق في الدفاع الشرعي إذا لم تتوفر هذه العوامل، كما يهدر الحق إذا أهدر المدافع شرط التناسب بين رد الفعل والهجوم الذي استوجبه وسوغه، فصار الحق في الدفاع عن النفس وجوداً وعدماً مع وقوع الهجوم المسلح، أوظهور علامات تجعل وقوعه في مرتبة اليقين. كما يتوقف الحق في الدفاع عن النفس إذا أبلغ مجلس الأمن بالهجوم وتولى مهمة الضمان الجماعي بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهناك فرق فني واضح بين الدفاع الشرعي الجماعي والضمان الجماعي، وإن كان الأول يحقق الثاني، وتجمع الاثنين فكرة واحدة، وهي أن المعتدي خرج على حق الجماعة في السلام والأمن، لذلك وجب

على الجماعة أن تهم لصده، على أن يظل الفرق الفني قائماً بين حق الضحية في مساندتها من أي أوكل أعضاء الجماعة، والتزام الجماعة وأعضائها التزام عين في أن تهم لصد العدوان.

وما دام استخدام القوة من جانب الدول فرادى محظوراً لأنه خارج نطاق الضمان الجماعي أو ممارسة لحق الدفاع الشرعي دون الالتفات إلى النظريات الإسرائيلية والأمريكية غير المقبولة حول الدفاع الشرعي الوقائي أو استخدام القوة الاستباقي كما تقول نظرية الرئيس بوش Preemption ، فما دام ذلك كذلك، فإن الاحتلال وهو أثر من آثار استخدام القوة غير المشروعة-غير مشروع- هو الآخر، ولكن القانون الدولي يتعامل معه باعتباره حالة واقع مؤقتة واستثنائية تقوم على ضوابط صارمة. ولما كان الاحتلال أثراً من آثار استخدام القوة، فهو تجسيد لحالة العدوان الذي يسمح للشعب المحتل بالحق في المقاومة.

ومعنى ذلك أن عدم مشروعية استخدام القوة التي انتجت الاحتلال هى الأساس القانوني لمشروعية المقاومة. ولكن لما كان للاحتلال آداب يجب أن يلتزم بها، فقد وضع القانون الدولي للاحتلال الحربي للمقاومة أيضاً قواعد يجب أن تلتزم بها إذا أرادت أن تتمتع بالحماية المقررة لأفرادها في اتفاقية جينيف الثالثة. يترتب على ذلك أن الحق في المقاومة حق يماثل حق الدفاع الشرعي، وهو بالفعل شعبة عنه، وصورة من صوره وهو حق طبيعي «innate» أي حق لصيق بالإنسان قبل ظهور القانون الوضعي، أي أن مصدره ليس القانون الوضعي، ولكن القانون الطبيعي.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تبرر العدوان والاحتلال حتى تنزع مشروعية المقاومة، رغم أن الحق في المقاومة حق طبيعي لا يرتبط بطبيعة الاحتلال. ولاشك أن كل الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة لتبرير العدوان والاحتلال غير مقبولة

في القانون الدولي، وعلى الولايات المتحدة وفقهائها إذا أرادوا مناقشة علمية حول هذا الموضوع أن يوضحوا لنا أولاً أننا جميعاً نتعامل مع القانون الدولي العام وليس القانون الدولي الأمريكي، وأن يوضحوا بعد ذلك الأساس القانوني للحجج الأمريكية، وأهمها أن واشنطن استخدمت القوة الباطشة لكي تحرر العراقيين من نظام ديكتاتوري، فلم يفوض أحد و شنطن لكي تقوم بهذا العمل «النبيل» وليس في القانون الدولي العام الذي نعرفه هذا السبب لاستخدام القوة.

قالت واشنطن أيضاً أنها هاجمت العراق حتى تنظفه من أسلحة الدمار الشامل التي يخفيها العراق، حتى لا يستخدمها هذا النظام المستبد ضد أحد خاصة إسرائيل، فكانت النتيجة أن أثارت الإدارة فضيحة كبرى بسبب تلفيقها لذلك، وتتهرب من التحقيق في الموضوع، خصة وأن هانز بليكس يؤكد كل يوم شهادته بخلو العراق من هذه الأسلحة، وقد تكون تلك أحد أسباب هزيمة بوش في الانتخابات القادمة ضمن أوراق الملف العراقي كله، فضلاً عن ذلك فأرجو أن يوضح لنا أساتذتنا الأمريكيون، ما هو الأساس القانوني الذي يخول لواشنطن استخدام القوة واحتلال الدول للتفتيش بنفسها عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها أكثر من خمسين دولة حالياً، ولماذا واشنطن، ولماذا العراق؟.

أما ذريعة الاحتلال فهي أنه يهدف إلى إعمار العراق، وإقامة حكومة ديمقراطية تعرف مصالح الشعب العراقي، وإعادة توزيع ثرواته الهائلة على سكانه البائسين، ولكن الشعب العراقي لا يحصد من الاحتلال سوى الفوضى وانعدام الأمن، ونهب الثروات الحاضرة والتاريخية، وإذلال الجماهير، ويشهد بنفسه خطط تمزيق الدولة بحجة تطهيرها من الصدامية والبعثية، فأحل العبث محل البعث، وحل الجيش العراقي ووزارة الخارجية: وألغيت الشخصية الدولية للعراق،وصار« بول بريمر»

الحاكم المدني والممثل لسلطة الاحتلال، هو ممثل العراق في المحافل الدولية.

فإذا كانت المقاومة للاحتلال الأمريكي احتجاجاً على الاحتلال نفسه وما يمثله مثلما هي احتجاج على سياسات الاحتلال وخططه ومخططاته، وأخطرها تحويل العراق إلى بانتوستانات مثلما كان الحال في جنوب إفريقيا، وتمكين إسرائيل من العراق، وإفراغ الأخير من روابطه القومية والدينية حتى يصبح قاعدة لحلف معادي للمصالح العربية، فإن هذه المقاومة تلقى الكثير من محاولات التشكيك بعضها من الجانب العراقي وبعضها الآخر من الجانب العربي، وأكثرها من الجانب الأمريكي.

أما الجانب العراقي، فقد لاحظنا أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والشيعة عموماً ما تدعو إلى المقاومة السياسية والسلمية، ويفتون بأن قتل الأمريكيين والبريطانيين حرام شرعاً، ومؤدى هذه الفتوى أن قتل العراقيين على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية حلال شرعاً. وأخطر ما في ذلك أن اشتغال رجال الدين بالسياسة دفعهم إلى استغلال ما لهم وما للدين من مكانة في النفوس للترويج لمواقف سياسية، وهذا ما أربأ بالدين عن أن يتاجر به في هذه الأسواق السياسية، لأنه يسهم في انحطاط مكانة المسلمين.

ويفسر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي موقفه بأن المقاومة العراقية هي فلول النظام السابق وأن تشجيعها يعني إعادة الساعة إلى الوراء وإعادة النظام السابق الذي فر من البلاد بسببه خمس سكان العراق تقريباً، فضلاً عن أن المقاومة المسلحة تستفز الأمريكيين فيزيدون عددهم ويتأبد الاحتلال والأولى أن يشجع الاحتلال على الوفاء بما وعد به. ويرى بعض المحللين أن هذا الموقف الشيعي الذي يقترب كثيراً من الموقف الأمريكي هو من قبيل خطب الود والتقارب، كما قد ينظر

إلى هذا الموقف على أنه انعكاس للموقف الإيراني الذي لا يريد عودة النظام السابق كما لا يريد استفزاز الأمريكيين، وقد تكون تلك ورقة تعبر بها إيران عن سلسلة من التنازلات لعلها تهدئ واشنطن وتساعد في ترطيب العلاقات مادامت ورقة العراق واتهام إيران بتحريض العراقيين هو ضمن سلسلة الاتهامات الأمريكية.

من ناحية ثالثة، فإن واشنطن تنظر إلى المقاومة على أنها تحدي لرسالتها «الخيرة» في العراق ودليل على «جحود» البعض، أو هي من طرف آخر كما قال بريمر نفسه يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣ دليل على أن صدام لا يزال حياً والنظام القديم بحاجة إلى المزيد من الجهد لاقتلاعه، وهي نفس النظرية الأمريكية التي تربط بين عدم العثور على بن لادن والملا عمر وبين تجدد المقاومة الأفغانية. ومادامت المقاومة «رجعية» في النظرية الأمريكية فيجب على الشعب العراقي أن يقف ضدها لأنها تعوق الخطط السياسية والاقتصادية الطموحة لخلق عراق جديد.

وعلى نفس الموجة أكد وزير الدفاع الأمريكي يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣ أنه يسعى إلى إنشاء جيش عراقي وطني يتصدى للمقاومة وكذلك حكومة وطنية مسؤولة، وهذا قد يعني أن واشنطن قد أغرتها تجربة السلطة الوطنية في فلسطين وفق النظرية الإسرائيلية، حيث أعلنت إسرائيل أن السلطة الوطنية لها وظيفة واحدة فشلت فيها ولذلك ألغت إسرائيل أوسلو لعدم جدواها، وهذه الوظيفة التي أرداتها إسرائيل للسلطة الوطنية هي حماية إسرائيل من المقاومة الفلسطينية حتى يتأبد الاحتلال وتكفيها السلطة مؤونة التصدي للمقاومة، لعل ذلك يوقع الفصائل والسلطة في حرب أهلية، ولايزال هذا هو موقفها من وراء تشجيعها لحكومة أبي مازن وطلباتها منه بسحق المقاومة والقضاء عليها وليس مجرد حثها على وقف العمليات، ولهذا السبب فإن إعلان الهدنة المؤقتة المشروطة من جانب الفصائل يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣م لا

يرضي إسرائيل، ولذلك فقد لا يقدر لها النجاح، لأن إسرائيل فيما يبدو تصر على تصفية المنظمات الفلسطينية وشن حملة دولية للقضاء الكامل عليها، وليس لمجرد وقف إطلاق النار معها.

من ناحية رابعة، أعلنت واشنطن أن المقاومة سوف تعطل إعادة إعمار العراق، وأنه لا تثريب على واشنطن، إن هي بقيت في العراق إلى الأبد، واستغلت ثرواته دون أن تقدم على إعماره كما وعدت، فتلك ذريعة للتملص من وعودها بالإعمار الاقتصادي والإصلاح السياسي. ولهذا السبب تظهر في العراق تجمعات للمثقفين والعسكريين السابقين التي تعلن موقفاً حازماً من كل هذه القضايا فتشجع المقاومة وتضغط لإنهاء الاحتلال وترك العراق للعراقيين. ويلحق بذلك تلك الفتوى الشهيرة التي أعلنها مجلس علماء السنة حول إباحة دم اليهود الذين يتحايلون على شراء الأراضي العراقية لتكرار مأساة فلسطين، كما شدد أئمة المساجد الشيعة والسنة على دعم المقاومة وانتقاد بريمر ومطالبته بالرحيل.

فما هو الموقف الدولي وخاصة العربي والإسلامي من المقاومة العراقية؟

الحق أن المقاومة ليست غاية في ذاتها، وسواء صورت على أنها صراع عسكري وسياسي بين النظام السابق والولايات المتحدة، أو كانت حقاً مقاومة وطنية تدافع عن حق الوطن -مجرداً- في الحرية والاستقلال، فالثابت أن النظام السابق قد انتهى تماماً وبقي العراق بكل أعراقه وطوائفه وتياراته، وأن المقاومة هي ضد ما آل إليه حال العراق والقلق على مستقبله وفشل سلطات الاحتلال في أن تقدم شيئاً جدياً، فضلاً عن مغالاة هذه السطات في ممارسة صلاحيات غير مشروعة في العراق. ولا شك أن سكوت قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ عن إدانة العدوان الأمريكي والاحتلال على غرار ما يفعل المجلس عادة كما هو حال قراره رقم ٢٤٢، و ٣٣٨ في

شأن الاحتلال الإسرائيلي، لا يمكن أن يفسر على أنه قبول دولي بمشروعية الاحتلال والغزو واستخدام القوة، ولكنه تسليم سياسي بأمر واقع لا يمنع من السماح بنفس القدر بشرعية مقاومته إذا كانت جادة ولصالح الشعب ومستقبل العراق.

وبذات الفهم تؤيد الشعوب العربية وتياراتها الإسلامية والوطنية هذه المقاومة، وتأسف في نفس الوقت أن الحكومة الأمريكية تخاطر بأرواح أبنائها الذين يجب أن توظفهم في مهام تخدم المجتمع الدولي والسلام العالمي، بدلاً من هذا النزيف المتصل في العراق وأفغانستان. وهو نفس المنطق الذي دعا مناضلاً منصفاً مثل «نيلسون مانديلا» في جنوب إفريقيا لكي يحمل بعنف من جديد يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣م على غزو العراق واحتلاله وتغيير حكومته بالقوة، مشيراً إلى أنه لن يقابل الرئيس الأمريكي خلال زيارته لبلاده احتجاجاً على الموقف الأمريكي في العراق.

وفي ضوء ذلك نأمل أن يكون قرار واشنطن بإرسال فريق من السياسيين والمفكرين لتقييم الموقف في العراق علامة على ادارك خطورة الموقف لاتخاذ القرار المناسب. ولا يجوز أن نبالغ في تصوير دلالات بعض المواقف التي تمليها ظروف واعتبارات معينة مثل استعداد الرئيس الباكستاني «برويز مشرف» لإرسال عشرة آلاف جندي باكستاني لمساعدة القوات الأمريكية على إخماد المقاومة العراقية اتصالاً بدوره في أفغانستان، أو تصريحات الرئيس اليمني «علي عبد الله صالح» خلال زيارته لباريس يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣م، ولقائه بنظيره الفرنسي شيراك من أنه يعارض المقاومة المسلحة في العراق رغم أن مضيفه الفرنسي يجاهر بإدانة الغزو والاحتلال.

وإذا كانت واشنطن ومجلس الأمن تعتبران أن الاحتلال مشروع، فمن المنطقي أن تسعى واشنطن إلى تشكيل قوة دولية مهمتها تأبيد الاحتلال، وتمكين واشنطن وإسرائيل من ثروات العراق وشعبه، حتى يكون العراق مختبراً تقرر واشنطن على

ضوء نتائجه ما يمكن عمله إزاء المنطقة بعد ذلك. وبالفعل كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز يوم ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣م ينصح الرئيس بوش بأن يستغل ورقة العراق للتعامل مع إيران، وذلك بأن يشجع الشيعة ويساندهم في العراق على إقامة حكومة ديمقراطية خاصة بهم، حتى يكون ذلك سابقة تحتذى في إيران، لأن إثارة الجماهير وتهييج الإصلاحيين ضد المحافظين في إيران لن يفيد في تحقيق الأهداف الأمريكية.

وأخيراً، فإن نظرة واشنطن إلى المقاومة العراقية على أنها استمرار للحرب ضد نظام صدام حسين، وأن الاحتلال يهدف إلى تصفية النظام وخدمة الشعب العراقي وجلب الديقراطية والحياة الكريمة له تعويضاً عن سنوات الظلم والحرمان والقهر، قد أثرت قطعاً على موقف واشنطن من المقاومة الفلسطينية، فأي مقاومة عراقية أو فلسطينية تعد تحدياً للاحتلال وسياساته، وقد ترى واشنطن أن احتلالها للعراق لم تتم إدانته من جانب مجلس الأمن في القرار رقم ١٤٨٣، بينما أدين الاحتلال الإسرائيلي في القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، أو ربما ترى واشنطن أن الاحتلال عام ١٩٦٧م قد أصبح مشروعاً عام ٢٠٠٣م قياساً على اتجاه في الفقه الأمريكي الحالي ينادي بقانون دولي جديد، وميثاق جديد للأمم المتحدة يتسق مع العلاقات الدولية بعد نصف قرن من الميثاق القديم.

ولكن للأمانة كان الرئيس الأمريكي بوش منصفاً عندما قبل خريطة الطريق التي تؤكد على أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية احتلال، وإنه يجب أن يرحل وأن تقوم محله دولة مستقلة، فإذا كانت المقاومة الفلسطينية في ظل هذه الأطروحات السياسية إرهاباً في نظر الولايات المتحدة، فإن المقاومة العراقية هى الأخرى إرهاب من باب أولى، مادامت استمراراً لنظام أجمع العالم على عدم

الاعتراض على إزالته. وقد حاولت الولايات المتحدة أن تبرر موقفها سواء لتبرير الغزو أو للقضاء على المقاومة بأن تربط بين نظام العراق وشبكة القاعدة، ولكن الأدلة المصطنعة لم تسعفها، وحتى لو توفرت الأدلة، فليس ذلك مبرراً لعدوانها، كما أن لجنة مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠١م قد أكدت يوم ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٣م على انتفاء أي علاقة بين العراق والقاعدة في الماضي والحاضر.

إن المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية دليل على حيوية الشعبين، وهما حق طبيعي سابق على القانون الوضعي، وأن التشكيك في هذا الحق هو امتهان للحقوق الطبيعية وتسليم بسلامة الاحتلال ومشروعيته، خاصة وأن احتلال العراق في القرن الحادي والعشرين بعد زوال الاستعمار والاحتلال لهو وصمة عار في جبين إنسان هذا العصر، وردة حضارية خطيرة، ووصمة في جبين تمثال الحرية وسجل زعيمة العالم الحر.

(٤)

أخذ الرهائن فى العراق: من أعمال المقاومة أم من أعمال الإرهاب

الصراع فى العراق صراع مفتوح ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها التى غزت العراق ثم احتلته تتحايل وتلوي عنق القانون حتى تبدو فى احتلالها صديقاً للشعب العراقى وضيفا أبديا للعراق، واستخدمت هذه الدول كل أنواع الأسلحة، وامتهنت كل قواعد القانون الدولى، وأعلنت صراحة أنها لا تفهم إلا لغة القوة. ولما كان هذا السلوك مستفزاً خاصة مع تزايد موجات الكراهية للولايات المتحدة وسياستها للعالم العربى والإسلامى، فضلاً عن غدرها بحليفها المخلص صدام حسين، فقد أدى هذا الوضع إلى أن يقف ضد الولايات المتحدة كل من أضير أو عارض السياسة الامريكية أو أيد تحرير العراق.

وقد زاد فى تعقيد هذه الصورة أن الولايات المتحدة تستخدم بعض أعضاء المعارضة العراقية السابقة للنظام السابق حلفاء لها، وتتدعى أنها نقلت السيادة إلى عدد منهم يشكلون الحكومة العراقية المؤقتة. وتسعى هذه الحكومة إلى تطبيع العلاقات بين العراق والعالم وخاصة العالم العربى متجاهلة الحقيقة الأساسية وهى أن هناك احتلالاً لا يريد أن يرحل ولم يعلن عن نيته فى ذلك حتى من قبيل الخداع ويتظاهر بأنه نقل السلطة إلى حكومة عراقية تمارس السيادة ولو بشكل مؤقت نيابة عن الشعب العراقى، ويريد بذلك أن يضفى الشرعية التى لا يتمتع بها هو نفسه على هذه الحكومة. أما الحكومة العراقية المؤقتة فقد نذرت نفسها لمحاربة أعدائها الذين امتلأت الساحة بهم، وأصبح من الصعب التميز بينهم، وأصبح صراع الكل ضد الكل.

وفى هذا الإطار يمكن فهم عملية أخذ الرهائن التى أصبحت ظاهرة منتشرة شملت طوائف متعددة، وإن كان الدبلوماسي المصري هو أول ضحية على هذا المستوى، فضلاً عن أن بعض البعثات الدبلوماسية قد تعرضت للتدمير مثل سفارتي الأردن وتركيا. وبلغ عدد المخطوفين حتى كتابة هذه السطور أكثر من ١٥ شخصاً، بدأت بأخذ رهائن من كوريا الجنوبية وبلغاريا ثم من الفليبين والهدف من ذلك هو إجبار الدول الثلاث بما فى ذلك اليابان على سحب قواتها من العراق حتى يؤثر ذلك نفسيا ومعنويا وعسكريا على القوات البريطانية والأمريكية. وقد أعلنت عن خطف فصائل مختلفة فى هذا المنخ المظلم الذى يسقط فيه يوميا من الشعب العراقى أضعاف ما يسقط من قوات الاحتلال.

أما الحيلة التى لجأت إليها الولايات المتحدة وهى تحويل قوات الاحتلال إلى قوات حليفة للحكومة العراقية، فإن ذلك لم ينطلى على هذه الجماعات التي لا تُعرف هويتها بالظبط. نفذت هذه الجماعات تهديدها وقتلت عدداً من الرهائن، بينما استجابت الفليبين وحدها الى طلب الخاطفين وبدأت فى سحب قواتها من العراق، كما تجاوبت فى نفس الاتجاه كوريا الجنوبية. لوحظ أن بعض الدول تمسكت ببقائها فى العراق رغم كل شيء مثل اليابان ومع ذلك أفرج عن رهائنها، بينما قتل رهائن دول أخرى مثل بلغاريا سبب تمسكها هى الأخرى ببقائها فى العراق.

أما الموجه الثانية : من أعمال الخطف فقد وجهت إلى بعض الشركات العربية التى تنقل معدات أو مواد أو أغذية لقوات الاحتلال. فقد احتجزت إحدى الجماعات سائقا مصريا يعمل لدى شركة سعودية أعلنت وقف أنشطتها فى العراق بإطلاق سراح السائق. أما الشركة الكويتية التى يعمل بها عدد من جنسيات مختلفة فى العراق فقد رفضت حتى كتابة هذه السطور وقف عملها فى العراق رغم خطف

سبعة من الاجانب العاملين فيها منهم مصرى.

أما الموجه الثالثة: من أعمال الخطف فقد تمثلت فى تصعيد مستوى المخطوفين وتمثلت فى خطف أحد أعضاء البعثة المصرية فى بغداد، وقالت الجماعة الخاطفة : إن الخطف هو احتجاج على تصريحات رئيس الوزراء المصرى خلال زيارة رئيس وزراء العراق الى القاهرة التى أكد فيها استعداد مصر للتعاون فى المجال الأمنى مع الحكومة العراقية ونقل خبرة مصر فى مكافحة الإرهاب إليها.

وبصرف النظر عن مصير الرهين المصرى، فإن ما يهمنا هو مناقشة مسألة أخذ الرهائن من الناحيتين القانونية والسياسية، وبالذات فى العراق فى ضوء الظروف التى أوضحناها.

أولاً: من حق كل دولة أن تحدد لنفسها السياسة التى تناسبها فى العراق بقطع النظر عن مدى اتفاقها أو مخالفتها للقانون الدولى. ولكن فيما يتعلق بمصر فإن هناك عاملاً أساسياً فى تحديد موقفها فى العراق، وهو أنها أكبر دولة عربية وأن الشعب العراقى من حقه أن يطمع فى نصرتها. ويبدو أن موقف مصر المعلن بشكل علت نبرته كثيراً واختلطت بالنبرة الأمريكية قد أزعج الكثيرين فى العراق خصوصاً عرض رئيس الوزراء المصرى على رئيس الوزراء العراقى الذى يرأس حكومة مؤقتة عينتها سلطات الاحتلال، وله تاريخه المعروف مع الولايات المتحدة، لنقل خبرتها فى مكافحة الإرهاب للعراق. وقد فهم من الموقف المصرى أنه يعتبر كل الأعمال الموجهة إلى سلطات الاحتلال وإلى الحكومة العراقية أعمالا إرهابية. وفى هذه الواقعة بالذات فإن تأكيد مصر على عدم وجود نية لديها لإرسال قوات إلى العراق يتصل بما سبق أن أكده رئيس الوزراء المصرى. وإذا كانت مصر تعتقد بصحة موقفها فإن خطف بعض أبنائها كرهائن هو جزء من ثمن هذا الموقف بشرط

أن يكون الموقف مفيداً للمصلحة المصرية العليا ومقبولاً من الشعب المصرى، وهو أمر فى نظرنا محل نظر.

ثانياً: تثير عملية خطف المسؤول عن حماية الدبلوماسيين فى العراق الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية فى اتفاقية فيينا كما يتمتعون بحماية خاصة ضد الخطف بالذات فى اتفاقيتى نيويورك عامى ٧٣ ، ٧٩ ، ولكن المشكلة هى أن الحكومة العراقية لا تسيطر على العراق من الناحية الفعلية، وعل فكرة السيطرة الفعلية هى التى دفعت فقهاء القانون الدولى منذ قرون إلى اشتراط توفرها حتى يمكن الاعتراف بالحكومة الجديدة كى تكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. أما أن الحكومة العراقية تعتبر كل القوى فى الساحة العراقية منظمات إرهابية لابد من القضاء عليها، فإن هذا الموقف يرتب المسؤولية القانونية على هذه الحكومة. أما إذا اعترفت هذه الحكومة أو اعترف المجتمع الدولى بالمقاومة، فإن هذه المقاومة تتمتع بوضع المحاربين أو الثوار رغم أن مثل هذا الاعتراف يتطلب هو الآخر أن يكون للثوار سيطرة فعلية على إقليم محدد. وهذا الشرط ليس لازماً فى حالة العراق، لأن المقاومة لا تعمل ضد الحكومة العراقية رغبة فى الانفصال، ولكنها تعمل ضد الاحتلال وكل من يسانده رغبة فى تحرير العراق منه.

ثالثاً: يمكن القول من ناحية أخرى أن الصراع الآن هو بين المقاومة والحكومة العراقية، وأن سلطات الاحتلال ليست طرفا مباشراً بعد ان غيرت وصفها لتكون قوات حليفة متعاونة مع الحكومة العراقية، ويصبح الصراع فى هذه الحالة حرباً أهلية فى حقيقته مما يوجب على المقاومة فى كل الأحوال، وكذلك الحكومة العراقية احترام قواعد القانون الدولى الإنسانى، وكذلك قواعد القانون الدولى الأخرى، ومن بينها حظر أخذ الرهائن.

يترتب على ذلك أمران هامان من الناحية القانونية :

الأمر الأول: أن قوات الاحتلال هى المسؤولة عن الأمن فى العراق وبالتالى تقع عليها مسؤولية أمن البعثات الدبلوماسية التى تقوم بتأمين الإتصال بين العراق وبين الدول المرسلة.

الأمر الثانى: أن الجهات الخاطفة لابد أن تدرس الفوارق بين الحالات التى يتم فيها الخطف من زاوية سمعتها والثقة فيها، ومدى فعالية عملها حتى لا تتحول فى نظر الرأى العام الدولى إلى تنظيمات إرهابية، مع كل تقديرنا لفهم هذه الجماعات للتصرفات غير المشروعة لسلطات الاحتلال، خاصة وأن هذه الجماعات لا تقوم بالخطف للحصول على فدية مالية، إنما تهدف إلى هدف مشروع وهو تحرير العراق من المحتلين. فإن كان الهدف مشروعاً، وعدم مشروعية الاحتلال تخفف بعض الشئ من عدم مشروعية الوسيلة، فإننا يجب أن نشدد على أهمية التمييز بين أعضاء البعثات الدبلوماسية الذين ترسلهم دولهم لمهمة تتصل بمصلحة العراق، وبين العاملين فى شركات الأمن أو فى شركات تتعاون مباشرة مع السلطات المحتلة ويكون رحيلها هاماً فى زعزعة أركان الاحتلال.

أما رد الفعل المصرى تجاه خطف أحد أعضاء البعثة المصرية فى بغداد، خصوصاً على المستوى الإعلامى والشعبي، فيجب أن يكون واضحاً الظروف التى يتم فيها الخطف وألا يطلق البعض العنان لنفسه فيطلق أحكاماً ضارة بعلاقة مصر بالمنطقة العربية، وهناك أقلام جاهزة وفيالق متحفزة للدخول إلى هذه الساحة، ويجب أن يترك الجميع مثل هذه القضية لكى تعالجها الحكومة فى هدوء بعيداً عن ضجيج وتأثير المواقف المتطرفة، سواء بتأييد الخطف أو باستنكار الخطف وتوريط مصر فى الساحة العراقية بحجة مساندة الشعب العراقى.

الفصل الثانى

علاقات العراق الدولية

(١)

ماذا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق؟

لا أريد أن أفسد متعة نادرة التقى عندها العراقيون جميعاً والعالم كله بخطوة صغيرة فى الاتجاه المأمول وهو الانسحاب الأمريكى الكامل من العراق، وعودة العراق إلى ساحته العربية والإسلامية بثوب جديد. ومن شأن التحليلات والبحث فيما وراء هذه اللحظة أن يفسد بهجة اللحظة ولكنه البحث عما يطيل أمدها ويحصنها ضد المنغصات. وللقلق على العراق أسباب عديدة قامت أصلاً على واقع مؤلم بعد تدمير الدولة والنظام والمجتمع، فصار العراق كما نرى فى حال لايصدقه أحد. فقد أصبح مألوفاً الحديث عن ملايين اللاجئين العراقيين بعد أن كان العراق ملاذاً للاجئين، وأن يتحدث العالم عن موقع العراق المتقدم فى سلم الفساد فى العالم، وأن يضرب الفقر والعوز كل طبقاته بعد أن العراق منقذ الملايين الجوعى فى العالم العربى، وكانت ثرواته البترولية والمائية والزراعية والحضارية محل الاعتبار.

أول أسباب القلق هو أن واشنطن كانت تأمل فى بناء قدرات عسكرية وأمنية ونظام سياسى يحسب على النظم الديمقراطية، كما يحسب لها خاصة وأنها بدأت تفاخر بأنها جاءت إلى العراق لزرع أول ديمقراطية فى المنطقة، فأصبح للنظام ثقوب وللقوات مستهدفون فى بيئة صار المعلوم فيها أقل من المجهول والإرهاب فيها أوضح من المقاومة.

السبب الثاني: للقلق، أنه وإن كان الانسحاب جزئياً ومرحلياً فإنه ينطوى على افتراض أن قوات العراق التى أنشأها الاحتلال لا تستطيع وحدها التعامل مع بيئة غريبة ومخاطر لا تستطيع مواجهتها.

السبب الثالث : هو أن كل طرف فى العراق عسكرياً أو سياسياً بدأ يدعى أن الانسحاب ثمرة جهاده، حتى القاعدة نفسها أكدت هذا الادعاء.

السبب الرابع : هو أن العراق الذى هدد جيرانه يوماً صار يهدد أمن جيرانه رغماً عنه بسبب بركان الإرهاب الذى يتم تفريخه فى هذه الساحة، ولذلك فإن تأمين الساحة العراقية سوف يسهم فى أمن الدول المجاورة خاصة التى تواجه الإرهاب المرتبط بأوضاع العراق.

السبب الخامس : للقلق هو أن التوافق العراقى بالغ الهشاشة من الناحية السياسية، وكل يريد الانقضاض على الموقف لصالحه، وهو ما حدث من جانب الأكراد والذين أظهروا مشروع دستور خاص يهم لحظة إنجاز الانسحاب، وهو ما يثير جدلا عنيفاً مع الأطراف الأخرى.

السبب السادس : هو أن العراق مقدم على انتخابات تشريعية ورئاسية خلال أشهر قليلة وهى الانتخابات الثانية التى تجرى تحت حراب الاحتلال، ولذلك فإن الاستقلال الكامل للعراق كدولة لن يتحقق إلا بالانسحاب الكامل من جميع القوات الأجنبية، وتحرر القرار العراقى من آثار الاحتلال.

السبب السابع : هو أن الانسحاب وإن جاء تنفيذا للاتفاق الأمنى بين العراق والولايات المتحدة ، إلا أن الثابت هو أن الانسحاب من عدمه يظل قراراً أمريكياً خالصاً، ولذلك فلا يمكن الجزم بأن هذا الانسحاب نهائى ولكنه مجرد إعادة انتشار للقوات، وهو على أية حال انسحاب فى العراق وليس من العراق حسبما أوضحنا

فى عنوان هذه المقالة.

ومن الواضح أن الوضع فى العراق لا يمكن معالجته بأساليب أمنية ، أو النظر إليه من منظور أمنى خالص ووحيد، فالتوافق السياسى يسند الفراغ الأمنى ، ولا مفر من دور عربى بالتعاون مع الولايات المتحدة والشعب العراقى لبناء العراق الجديد.

obeikan.com

(٢)

التكاليف المالية للمغامرة الأمريكية في العراق

ينشغل العالم عادة بالأعمال العسكرية والتطورات السياسية كما أن المواطن الأمريكي لا يلتفت كثيرًا إلى بعض الجوانب الحاسمة والتي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة . ولاشك أن للحروب اقتصاديات يتم تحديدها وتفصيلها في أقسام الاقتصاد على أساس أن الحروب تتضمن بعض الأنشطة الاقتصادية والأوجه المالية وبعضها يكون إيجابيًا ومفيدًا يدفع بعض الدول إلى شن الحروب لتحسين أوضاعها الاقتصادية وأحيانًا للسيطرة على الموارد الاقتصادية للدول الأخرى ، كذلك تكرس أقسام الدراسات المختلفة خاصة في الغرب جزءًا كبيرًا من اهتمامها لحساب الإنفاقات المالية للحروب .

من ذلك أن مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة قد نشرت أواخر عام ٢٠٠٢م دراسة شاملة أجرتها إحدى الجامعات الأمريكية حول التكاليف المالية للحروب الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة ، ولاشك أن مثل هذه الدراسات تلتفت أيضًا إلى تكاليف الحرب الأهلية التي استمرت عامين في الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر . هناك قسم ثالث من الدراسات يهتم بدراسة اقتصاديات القرارات الخاصة بتسوية المنازعات فيفاضل بين المكاسب الاقتصادية والمالية وبين الخسائر الاقتصادية والمالية التي تعانيها الدولة إذا أقدمت على تحقيق بعض المصالح السياسية أو المصالح القومية عمومًا بالوسائل السياسية أو الوسائل العسكرية .

وتخلص بعض هذه الدراسات إلى أن الإنفاق على التعاون والمعونات يمكن أن

يكون أجدى في بعض الحالات في دفع الدول إلى الاستجابة لمصالح الدولة الكبرى وهذا يحدث في العلاقة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية . بل إن المغامرات العسكرية يمكن أن تخيف دول أخرى فتسارع إلى دفع إتاوة للدولة الكبرى حتى لا تتعرض لإحدى هذه المغامرات ، وقد حاولت الولايات المتحدة ذلك مع سوريا بعد غزوها للعراق عندما طلب كولن باول وزير الخارجية الأمريكي حينذاك من الرئيس بشار أن يقرأ جيدًا دروس المشهد العراقي ، وكان واضحًا من هذه الرسالة أن بأول يريد أن تمتثل سوريا للرغبات الأمريكية حتى لا تواجه ما حدث في العراق وهو أقوى منه مرات عديدة .

وقد لفت نظري بشكل خاص تلك الدراسات التي نشرتها جامعة هارفارد في الأسبوع الثاني من فبراير ٢٠٠٧م حول تكاليف علاج المصابين والجرحى من الأمريكيين في العراق وأفغانستان والتي قدرت في حدود ثلاثة آلاف قتيل وأكثر من ١٠ آلاف جريح بحوالي ٦٦٣ مليار دولار وذلك بخلاف التعويضات التي تصرف للمعاقين ولأهالي الضحايا وتقدر في حدود هذا العدد بحوالي ٣٥٠ مليار دولار أي أن نفقات المغامرة الأمريكية في العراق تصل الآن إلى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار ، وذلك قبل اعتماد الميزانية الجديدة في أكتوبر ٢٠٠٧م والتي تقدر ب٤٥٠ مليار دولار ميزانية عادية للدفاع .

ونحن نعتقد أن إبراز هذا الجانب بالإضافة للخسائر البشرية والجرائم السياسية وتدني سمعة الولايات المتحدة وعجز جميع برامج التجميل الإعلامية والدبلوماسية في علاجها يمكن أن تكون أدوات ناجعة في يد الحزب الديمقراطي ليس فقط في إحراج الحكومة الحالية ولكن في القضاء نهائيًا على فرص الجمهوريين في انتخابات الرئاسة التي بدأت تزدحم بها الساحة السياسية مبكرًا بسبب هذه التطورات

الخطيرة وكأنها تستعجل رحيل هذه الإدارة .

وبديهي أن هناك عددًا من المقارنات المغرية بالنسبة للدارسين ، وأهمها المقارنة بين نفقات الجهود الأمريكية في عمليات عاصفة الصحراء وبين نفقات الإدارة الأمريكية في غزو العراق . لقد كان من السهل على الولايات المتحدة أن تشرك دول الخليج في نفقات تحرير الكويت على أساس أن الولايات المتحدة قدمت للمنطقة للمساعدة في التصدي للخطر العراقي ، ولكنه يصعب على الولايات المتحدة أن تطلب من دول الخليج المساهمة في نفقات احتلال العراق لسبب بسيط وهو أن هذه الدول لا يمكن أن تقتنع بما تقدمه الولايات المتحدة من أطروحات وأهمها أن الغزو كان مكملاً لتحرير الكويت لأن التحرير أزاح الجيش العراقي من الكويت ولكن الغزو قضى نهائيًا على الخطر العراقي وهي عملية إستراتيجية وعملية جراحية حاسمة لإعادة ترتيب مصادر الخطر على دول الخليج .

ومعلوم أن الدول العربية ومن بينها دول الخليج رغم أنها لم تكن على وفاق مع النظام العراقي السابق إلا أنها لم تكن تتمنى غزو العراق خاصة بما ترتب عليه من آثار فادحة على وحدة العراق وسلامة أراضيه ونهب ثرواته التاريخية والطبيعية وإراقة دماء أبنائه وإخراجه من طبيعته العربية ، وحسابات القوى العربية في مواجهة أعداء المنطقة ، بل إن احتلال العراق وإشاعة الفتنة الطائفية فيه وتشجيع الأكراد على الانفصال قد ترك فراغًا سياسيًا وعسكريًا مخيفًا انقضت عليه دول مجاورة في حسابات جديدة تتناقض مع مصالح دول الخليج .

(٣)

هل تنسحب الولايات المتحدة من العراق؟

أظن أن عنوان هذه المقالة سوف يثير ردود فعل متناقضة. فمن قائل بأن هذا التساؤل يتسم بالسذاجة، لأن الولايات المتحدة قد تركت الانطباع الأكيد بأنها باقية فى العراق إلى يوم الدين، وهذه النظرية لها ما يبررها، لأن العراق يمثل للولايات المتحدة مركزاً لمنظمات ثلاث، أولها البترول، وثانيها إيران والخليج بشكل عام، وثالثها السياسة الإقليمية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهو ما يشمل إسرائيل والسيطرة على المنطقة العربية انطلاقاً من العراق، بعد أن قدم المحللون الإسرائيليون للولايات المتحدة مسوغات ملف العراق، وليس مصر، كما كانت عادة الولايات المتحدة منذ الخمسينيات.

يعزز هذه النظرية أن الولايات المتحدة تخطط لكى تمنع أى قوى أخرى فى المنطقة أو خارجها من تحدى المصالح الأمريكية. من ناحية أخرى، قد يقول قائل بأن هذا العنوان يعبر عن آمال الشعوب العربية جميعاً، ومعظم الحكومات العربية إلا قليلاً. وإذا كان الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق قد نسخ نظرية الأمن فى الخليج العربى، فإن الولايات المتحدة نفسها هى التى حرضت العراق لكى تقضى على نظرية الأمن القومى العربى، تارة بدفع العراق إلى غزو إيران، وإهدار ما يزيد على مائة مليار دولار من أموال العرب والمسلمين، وتعميق الجروح بين إيران ودول الخليج العربية، وغرس لمرارة فى حلوق الإيرانيين ضد العراق، وتارة أخرى بابتلاع الكويت حتى تكفر الكويت بكل ما يتعلق بالعروبة من قريب أو بعيد، على النحو الذى تعكسه كتابات بعض المثقفين الكويتيين، ومن بينهم الدكتور محمد

الرميحى فى مقالته الأخيرة بجريدة الحياة يوم ٦/ ١/ ٢٠٠٥ ، وهو أمر مفهوم ولكنه عندى غير مقبول.

والحق أن هذه النظرية- الأمل تتفق مع منطق التاريخ حيث تتقلب الأوضاع وتتغير أحوال الدول والأقاليم. أما الفريق الثالث، فهو الذى ينظر إلى العنوان وفكرة انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه إشفاق على الولايات المتحدة من تورطها فى العراق، وعجزها الكامل عن تحقيق أهدافها الاستعمارية بسبب المقاومة العراقية، وتضحياتها الفادحة لصالح إسرائيل، مما يجب أن يطرح سؤالاً حاسماً بالنسبة للشعب الأمريكى، وهو:« لماذا تدفع الولايات المتحدة هذا الثمن الباهظ من أموالها وسمعتها ومكانتها، ودفعها إلى مزيد من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وإهدار مبادئها لصالح قرار أمريكى يجب تصحيحه بسبب اختلاف المعادلة، وميزان المصالح بين أمريكا وإسرائيل»؟.

فليس سراً أن حملة العراق كانت قراراً إسرائيلياً دعمه اللوبى الصهيونى وصقور الإدارة فى البنتاجون والخارجية والمخابرات، كما انه ليس سراً أن شارون قد تحدث بالتفصيل عن الخدمات التى قدمتها إسرائيل فى غزو العراق، والتى لاتزال تقدمها لسلطات الاحتلال. وقد أوضح شارون أيضاً أن السيطرة الأمريكية على العراق لحساب إسرائيل بعد أن تم تحييد القوة المصرية بموجب اتفاقية السلام، والعلاقات الخاصة المصرية الأمريكية قد ضمنت تأمين إسرائيل تماماً من جهة الخارج، فلم يبق سوى إيران التى تحرض إسرائيل واشنطن عليها. ولن يقنعها أو يكفيها بأقل من تقليم أظافرها النووية، أما الحد الأقصى فهو إعادة النظام الملكى فيها والقضاء على الثورة الإسلامية فى ربوعها.

ولا نظن أن هذه تكهنات تحتاج إلى إثبات، كما لا نظن أننا نذيع سراً للإيرانيين

وللمتخصصين فى هذه المنطقة من العالم. وقد رأينا كيف جعلت إسرائيل إيران شغلها الشاغل، ليس فقط بسبب ارتباطها بالفلسطينيين وحزب الله وسوريا واعتبارها طرفاً مجاوراً للصراع العربى الإسرائيلى، ولكن بحكم توجهات نظامها والتناقض شبه الكامل، على الأقل من الناحية النظرية، بينها وبين إسرائيل، مما يجعل إيران – فى نظر إسرائيل – خطراً محتملاً لها، خاصة بعد التلاسن الدورى بين إيران وإسرائيل، والتهديدات المتبادلة على المستوى العسكرى.

وقد سبق لنا أن أعربنا فى مقالات سابقة منذ مدة طويلة عن تقديرنا بأن إسرائيل تضع عينها مباشرة على المفاعل النووى الإيرانى، وأنها تتمتع بحرية الحركة دائماً فيما يتعلق بتقدير دواعى أمنها، وأن واشنطن تباركها فى ذلك حتى فى ضرب المفاعل الإيرانى، رغم عدم اتفاق بعض المحللين الأمريكين معنا فى هذا التقدير، بل نعتقد أن واحدة من أهداف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل، وضم حزب العمل وغيره من ألوان الطيف السياسى فى الحكومة الجديدة هو اتخذ قرار استراتيجى فى هذا الصدد ضمن حزمة من القرارات الرئيسية الأخرى التى تتعلق بالوضع النهائى فى فلسطين على أساس خطة شارون وضرب سوريا وحزب الله.

والحق أن فكرة انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإن لم تكن مطروحة بشكل ظاهر فى ضوء إصرار الولايات المتحدة على أثبات صحة سياستها فى العراق ومكابرتها فى سبيل ذلك بأى ثمن حتى الآن، فإن هذه الفكرة يبدو أنها تتسع وتكسب أنصاراً ومنطقاً. وأظن أنها تهدد المصالح الإسرائيلية، لأنها تقوم على أساس الحرص على مصالح الولايات لمتحدة كأولوية مطلقة، وعلى فض الاشتباك بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية. والفكرة فى ظاهرها كما عبرت عنها أقلام كثيرة قد تغرينا بالانضمام إليها، على الأقل فى شقها المتعلق بالانسحاب، ثم

نفترق عنهم بعد ذلك فيما يتصل بعناصر الفكرة التالية. وتقوم هذه الفكرة أصلاً على فرضيتين: الفرضية الأولى : عبر عنها جيمس دوبنس James Dobbins فى مقالته الأخيرة فى مجلة الفورين أفريرز، فى عدد يناير. فبراير. ٢٠٠٥ بعنوان« كسب حرب لا يمكن كسبها » والتى بنى فيها فكرته على أساس أن الشعب العراقى فقد ثقته فى الولايات المتحدة، وأن المعتدلين فى العراق لا يمكن أن يصمدوا إلا إذا نأووا بأنفسهم عن واشنطن، ولذلك يجب أن تساعدهم واشنطن عن طريق تخفيض، ثم إزالة وجودها العسكرى فى العراق، وتدريب العراقيين على إخماد التمرد بأنفسهم ثم ضرورة أن تلتف إيران والأوربيون حول هذه القضية.

وأهمية هذه الدراسة أنها صادرة عن مركز الأمن الدولى وسياسات الدفاع فى مؤسسة راند الشهيرة التى تقوم بالأبحاث الرئيسية فى صناعة السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة. وكاتب المقال هو مدير المركز ومبعوث الرئيس الأمريكى الخاص فى مواقع متفجرة فى كوسوفو، والبوسنة، وهايتى، والصومال، وأفغانستان. ولذلك فإن رأيه هو جزء من التفكير الرسمى الأمريكى. وإذا كان جيمس دوبنس ينطلق من أن« بداية الحكمة هى الاعتراف بأن الحرب الدائرة فى العراق لايمكن للولايات المتحدة أن تكسبها، وأنه نتيجة الحسابات الخاطئة والتخطيط السيئ والإعداد البائس فقدت واشنطن ثقة الشعب العراقى ومصداقيتها ويستحيل استرجاعها بعد ذلك، بل إنها تخسر فى كل يوم تدك فيه المدن العراقية، شرائح جديدة من الرأى العام العراقى.

ويرى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكسب تعاطف الجميع، إذا انسحبت وساندت العراقيين لاستعادة سيادة العراق، وإعادة رسم دورها فى العراق. ومعنى ذلك أن الاستمرار فى الوضع الحالى سوف يولد مقاومة مستمرة، ويرفع أسوار

الغضب والحقد فى الدول المجاورة، ويثبط همة حلفائها فى التعاون معها، كما يجب على واشنطن أن تدرك أن لعبة الانتخابات بالغة الخطر على مستقبل العراق، وليست أداة لدعم مخططها فى العراق. وإذا كان هذا هو تقييم أحد روافد القرار السياسى الأمريكى من زاوية ديناميكية الوضع المؤلم فى العراق، فلابد أن يكون ماثلاً فى ذهنه أيضاً أن التورط الأمريكى، أياً كان ثمنه، يصب فى مصلحة إسرائيل، وليس فى مصلحة الولايات المتحدة. وليس صدفة أن نفس العدد الأخير الذى صدر منذ أيام مع إطلالة عام ٢٠٠٥ قد تضمن مقالاً آخر فى نفس الاتجاه بقلم واحد من كبار الباحثين الأمريكيين هو Edward N.luttwak وهو زميل باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أحد مراكز صناعة القرار الأمريكى وعنوان الدراسة «منطق فض الاشتباك Iraq: the logic of Disengagement». وتنطلق هذه المقولة من أن الاستراتيجية المثلى للولايات المتحدة فى العراق الآن هى الانسحاب، حتى تتمكن من أن تصنع قاعدة راسخة لعراق مستقر، لأن أحكام الجغرافيا تحتم على كل الأطراف أن تتجنب مخاطر إشاعة الفوضى فى العراق.

ومعنى ذلك أن هناك اتجاهاً فى التفكير الرسمى الأمريكى يرى أن مصلحة الولايات المتحدة فى العراق لا يمكن تحقيقها إلا بانسحاب القوات الأمريكية عبر حملة دبلوماسية مكثفة وإدارة مفاوضات موازية مع أطراف كثيرة داخل العراق وخارجها، وسوف تتوقف المصلحة الأمريكية وحجمها على طريقة الانسحاب من العراق، فإما أن تكون نكسة كبرى لها وهزيمة كاملة لحملتها منذ البداية، وإما أن تكون قاعدة راسخة لخدمة مصالحها، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل فى سياساتها الحالية: تورط عسكرى كامل – خسائر بشرية أمريكية وعراقية فادحة، ووعود متناقضة لأطراف مختلفة حول مستقبل البلاد. إن مجرد الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة فى

الانسحاب سوف يغير حسابات كل الأطراف، بل إن ثقل الولايات المتحدة سوف يزداد بالانسحاب وليس بالتورط. ولا يجب أن تأبه الولايات المتحدة لحسابات الدول المجاورة، ولا لهواجس بعض أركان الإدارة القائلة بأن هذا الانسحاب هو استسلام للإرهاب، أو تنازل لصالح الفوضى، أو دليل على فشل التقديرات الأمريكية منذ البداية. لأن مثل هذه الحسابات، فضلاً عن الاعتقاد بأن الانسحاب يعنى إنهاء المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى المنطقة، سوف يؤثر على مصداقية الإدارة الأمريكية فى الداخل، لأن معظم الناخبين الأمريكيين منحوا ثقتهم للرئيس فى ولايته الثانية على أساس مساندته فى القضاء على الفوضى فى العراق، وانتزاع البلاد من قبضة الإرهاب، وهو أمر يصل فى نبله – فيما قدمته الإدارة الأمريكية لشعبها – ما يبرر كل التضحيات، حتى صار العراق، كجزء من الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، مشروعاً قومياً فى هذا السبيل.

وقد تنبه إدوارد لتواك إلى تحليل نقطة هامة وهى التمايز التام بين وضع العراق ووضع كل من اليابان وألمانيا، وهو ما سبق أن أكدناه فى مقالات سابقة عديدة، بما يناقض تماماً منطق الإدارة الأمريكية الذى روج له الكثير من الكتاب الأمريكيين والعرب، وتناقلوا فيما بينهم دراسة أعدها الإعلام الأمريكى الرسمى حول تجارب الولايات المتحدة فى بناء الأمم، على أساس أن العراق قد انضم إلى السلسلة الطويلة من المشروع الخيرى الأمريكى لزرع الديمقراطية فى الصحارى العربية، وربما ادى هذا المنطق إلى تشجيع الإدارة الأمريكية على تقديم مبادرتها الشهيرة منذ أواخر ٢٠٠٢م وركزت عليها أواخر ٢٠٠٣م حول الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديمقراطية فى العالم العربى. ولذلك يجب أن نلاحظ أن خفوت النبرة الأمريكية حول هذين المشروعين قد ارتبط بالنكسات الأمريكية فى العراق، وهى نكسات

عسكرية وسياسية وأخلاقية فى وقت واحد.

فقد أكد لتواك أن نجاح تجربة الديمقراطية فى اليابان وألمانيا عام ١٩٤٥ على يد الولايات المتحدة يرجع إلى أن قوات الاحتلال الأمريكى فيها قد اندمجت مع سكانها وانتزعت من السكان الأيدولوجيات العنيفة، يقصد برنامج انتزاع النازية فى ألمانيا، والقضاء على النزعة العسكرية فى اليابان، فتم التعاون بين القوات المحتلة والشعوب المحتلة على بناء المؤسسات الديمقراطية. ومعنى ذلك أنه، وكما أكد من قبل جيمس دوبنز، فإن فقدان ثقة الشعب العراقى فى قوات الاحتلال هو مربط الفرس فى فشل السياسة الأمريكية فى العراق.

وسواء كان منطق المطالبين بانسحاب الولايات المتحدة من العراق هو عجز الولايات المتحدة عن السيطرة على الوضع فى العراق، أو أنها تدفع اكثر مما تحصد، أو أن استمرار تورطها يرفع معدل خسائرها وهزيمتها، أو أنها خسرت الحرب بمجرد فقدانها لمصداقيتها ولثقة الشعب العراقى، أو لأن الولايات المتحدة لم تدرك جيداً مخاطر ما بعد الغزو، ولم تحسب للأمر حسابه، أو لأن الإدارة الأمريكية لم تستمر طويلاً فى إخفاء الحقائق والتستر على الخسائر والجرائم، فإن كل هذه الأسباب جميعاً يجب أن نضيف إليها سبباً جوهرياً لا تجرؤ معظم الكتابات الأمريكية على البوح به، وهو أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، والذى كلف واشنطن حتى الآن أكثر من ١٥٠ مليار دولار، واستمرار هذا النزيف البشرى والمالى والسياسى والأخلاقى لن تفيد منه الولايات المتحدة شيئاً، ولكنها تتحمل كل هذه التضحيات فى سبيل إسرائيل. صحيح أن إسرائيل وأمنها ومغامراتها هى جزء من المصلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط على أساس أنه أمر لا يقبل المناقشة فى الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن أن تتعدل المعادلة بحيث تصبح الأولوية للمصالح الأمريكية، والتى يمكن أن تنطوى على

خدمة للمصالح الإسرائيلية، أما أن تسخر الإمكانيات الأمريكية فى المنطقة لمجرد خدمة المصالح الإسرائيلية فى العراق وفى غيرها والتضحية بالمصالح الأمريكية فى المنطقة، فهذا هو السبب الحقيقى الذى ندعو الولايات المتحدة فى ضوئه إلى الانسحاب الفورى من العراق، وأظن أنها سوف تنسحب يوماً ولن يكون هذا اليوم ببعيد.

وقد يقول قائل : أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق ضرورى لمنع عودة نظام صدام، وأظن أن نظام صدام قد أصبح جزءاً من تاريخ النظم الديكتاتورية فى المنطقة العربية، كما لا أظن أن الشعب العراقى نفسه، رغم كل ما حدث له، يقبل بالهوان الذى كان يمثله هذا النظام، ولا يمكن القبول بالحجة البالية التى يروجها البعض الآن، وهى أن النظم الوطنية مهما كانت جائرة أفضل من الحكم الأجنبى، والرفض عندى يقوم على سبب بسيط، وهو أن هذه النظم الوطنية هى التى تسببت فى الحكم الأجنبى، وفيما يعانيه العراق من هوان.

من ناحية أخرى، قد يقول قائل أن زوال الاحتلال الأمريكى من العراق سوف يؤدى إلى قيام حرب أهلية فى العراق، ولذلك فإن توقى هذه الحرب يتطلب استمرار الاحتلال، وهذه مقولة جائرة ولكنها تحمل للأسف جزءاً بسيطاً من الحقيقة، والحل فى هذه الحالة ليس استمرار الاحتلال، ولكن تضامن القوى الوطنية فى العراق التى تعمل لمصلحة العراق الواحد دون تميز، بسبب الانتماءات الطائفية أو العرقية. وقد يكون دور الأمم المتحدة مطلوباً فى إحداث هذه المصالحة الوطنية، وبعدها لابد من المصالحة بين العراق والدول المجاورة، وأولها الكويت التى كانت ضحية لأزمة النظام فى بغداد، فى لحظة كان النظام الدولى يدور دورة كاملة صوب القطب الواحد، وهذه نقطة، أى العلاقة بين غزو العراق للكويت وبين تغير النظام الدولى تحتاج إلى عناية الباحثين فى إطار هذا الفصل الخطير من فصول التاريخ العربى المعاصر.

(٤)

العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة؟!

فى نوفمبر ٢٠٠٣ أعلنت واشنطن انها قبلت ترشيح وزير الخارجية العراقى لإحدى السيدات العراقيات المقيمات بالولايات المتحدة، وتتمتع بالجنسية الأمريكية من أصل عراقى، ممثلة للعراق فى واشنطن. وفى ٣ يناير ٢٠٠٤ أشارت صحيفة التليجراف البريطانية إلى أن هناك خطة أمريكية لإنشاء سفارة أمريكية ببغداد تضم ثلاثة آلاف موظف، لتكون كما يقول كولين باول وزير الخارجية الأمريكى، أكبر بعثة دبلوماسية. وتقول الصحيفة البريطانية أن المهمة الأولى لهذه السفارة هى المساعدة فى إجراء الانتخابات، ووضع الدستور العراقى، وتسهيل مهام الجنود الأمريكيين فى العراق، الذين سيختصر عددهم الى ١٠٠,٠٠٠ جندى يبقون فى العراق إلى أجل غير منظور. ونقلت الصحيفة عن وزير الخارجية الأمريكى قوله : «إن مهمة هذه لسفارة لن تكون سهلة، وأنه سيحاول أن يستقطب الدعم الدولى من الأمم المتحدة ومن حلف الناتو».

ومعلوم أن العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة كانت مقطوعة منذ ١٩٩١م، فكيف يمكن فهم السلوك الأمريكى فى العراق فى ضوء القواعد المعروفة للعلاقات الدبلوماسية. فمن المعلوم أيضاً أن تبادل البعثات الدبلوماسية الذى يسبقه علاقات دبلوماسية بين البلدين، أمر لايقوم إلا بين الدول المستقلة، فكيف تتبادل واشنطن وبغداد البعثات الدبلوماسية، بينما الولايات المتحدة تحتل العراق، وتجمد مظاهر السيادة فى الدولة العراقية؟. فالاحتلال لاينهى السيادة،

وإنما يخفيها، ثم ينشئ علاقة خاصة بين الدولة المحتلة وبين الإقليم الواقع تحت الاحتلال، وهذه العلاقة الخاصة يحكمها قانون الاحتلال الحربي الذى يفرض على سلطات الاحتلال عدداً من الالتزامات فى مواجهة الإقليم والشعب المحتلين، ولاعبرة فى القانون الدولى لما تدعيه الولايات المتحدة من أن احتلالها للعراق هو نوع خاص من الاحتلال يتمتع بمشروعية فريدة لمجرد أن الولايات المتحدة هى التى تقوم به، وأنه -فى زعمها- تم لأسباب مشروعة، رغم أن الاحتلال دائما غير مشروع، مهما كانت ذرائعه المتكررة، والتى تحفظها صفحات التاريخ. وقد زعمت الولايات المتحدة رسمياً أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ قد أسبغ الشرعية على الاحتلال الأمريكى للعراق، وكان رأينا ولايزال أن ذلك غير جائز، لأنه حتى لو صح أن مجلس الأمن قد أضفى الشرعية على الاحتلال، فإن قراره باطل، لأن المجلس له صلاحية واحدة، وهى القيام بالمهمة الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا يمكن أن يشرع المجلس فى أمر يعد من القواعد الآمرة فى القانون الدولى، لأن الاحتلال يعد انتهاكاً لمعظم مبادئ القانون الدولى، وأهمها حظر استخدام القوة، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والمساواة فى السيادة بين الدول، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وعدم المساس بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدولة .

وإذا كان الاحتلال الأمريكى يرتب الآثار التى أشرنا إليها، وهو أمر غير مشروع ومؤقت، فكيف تبرر الولايات المتحدة تبادل السفارات بين بغداد وواشنطن، وهو ما لا يحدث إلا بين الدول المستقلة .

يتضح من السلوك الأمريكى، أن الولايات المتحدة لا تريد أن تنشئ سفارة فى بغداد بالمعنى الطبيعى، لأنها تعلم أن إنشاء السفارة يسبقها إقامة العلاقات الدبلوماسية مع العراق الذى لا يتمتع الآن بالاستقلال الواجب لإبرام هذا

التصرف، والذى يلزم أيضاً توفره لاستقبال السفراء وإرسالهم. والظاهر أن هذه البعثة الأمريكية المقترحة، هى جزء من الإدارة المدنية للاحتلال، والدليل على ذلك أن حجمها يتجاوز حجم البعثة الدبلوماسية العادية، وأن وظائفها هى نفس وظائف إدارة الاحتلال، وخاصة لإشراف على القوة الأمريكية الدائمة فى العراق. وأما الدليل الأخير على أن البعثة المقترحة هى فى الواقع إدارة مدنية للعراق، هو أن وزير الخارجية الأمريكي سوف يحاول الحصول على دعم لإنشائها من الأمم المتحدة ومن الحلف الأطلسى، ولو كانت بعثة عادية لما كانت بحاجة إلى موافقة احد على إنشائها سوى الاتفاق بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة، خاصة أن العراق فيما يبدو لا يعلم شيئاً عن مشروع هذه البعثة.

ويبدو أن واشنطن لا تزال معجبة بنماذج الحكم البريطانى للدول المحتلة والمستعمرة، وخاصة الاحتلال البريطانى لمصر، حيث ادعت بريطانيا أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة على الورق فقط، ولكنها لا تمارس مظاهر هذه السيادة إلا بإشراف بريطانى صارم، فظل لمصر حق إرسال البعثات مادون السفارة إلى الخارج، وان تستقبل نفس المستوى من البعثات فى القاهرة، على أن يكون المعتمد البريطانى هو عميد السلك الدبلوماسي، وهو فى الواقع بحاميته العسكرية المسيطر على مقدرات البلاد، وهذه صيغة كان يمكن أن تستمر إلى الأبد، لأن مصر فى ظلها كانت تتمتع بالبرلمان والدستور والحكومة والملك رأس الدولة، أى كل أدوات النظام السياسى العادى، فضلاً عن الأحزاب السياسية، ولكن جوهر النظام ظل فى قبضة المعتمد البريطانى. ذلك هو النموذج الذى تنوى واشنطن إقامته فى العراق حتى يندمج وجودها السياسى والعسكرى مع المعطيات العراقية العادية، وبذلك تتمكن واشنطن من تحقيق أهدافها فى العراق .

والواقع أنه لا يمكن تقبل الفكرة الأمريكية في إطار القانون الدبلوماسي المعاصر، كما لا يمكن القول بأن مجرد السلوك الأمريكي يمكن أن يصبح النسخة المعدلة من القانون الدولي الجديد.

صحيح أن قانون العلاقات الدبلوماسية قد شهد تطورات كثيرة من خلال العمل الدولى، وخاصة فيما يتعلق بالتخلى عن بعض الممارسات الجامدة فى مجال الاعتراف وتبادل البعثات الدبلوماسية، ومستوى التمثيل، لكن بشرط ألا يكون ذلك مقصوراً أو مدفوعاً بدافع سياسى من جانب الدولة المرسلة ذلك أن نشوب العمليات العسكرية كان يعد إيذاناً بوجود حالة الحرب، ولكن تم الفصل بين العمليات العسكرية كحالة واقعية، وبين حالة الحرب كحالة قانونية، ترتب العديد من الآثار فى العلاقات بين الأطراف المتحاربة، وبينها وبين غير المتحاربين، وأسهم فى هذا التطور القانونى الدولى الإنسانى الذى لا تعنيه إلا الوقائع، وليست الصيغ القانونية. كذلك كان نشوب العمليات الحربية يمثل أعلى درجات التوتر فى العلاقات الدولية بين البلدين، وكانت العلاقات الدبلوماسية هى أولى خطوط التماس بين الدولتين، فكان قطعها بسبب التوتر. أما سابقاً على اندلاع العمليات الحربية أو أثراً مباشراً لاندلاعها. ثم تطور العمل الدولى نحو فكرة عملية، وهى أن العلاقات الدبلوماسية يجب أن تكون قلعة الصمود وقناة الاتصال التى تشتد أهميتها إذا تدهورت العلاقات الثنائية إلى حد القتال. ولذلك عرف العمل الدولى حالات كثيرة لم تتأثر فيها العلاقات الدبلوماسية بسنوات القتال. فقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثمانى سنوات دون قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والعراق، ويبدو أن الزمن قد فات الذى كان فيه قطع العلاقات هو أعلى درجات الاحتجاج على تصرف من الدولة الأخرى.

الفصل الثالث

المسألة الكردية

(١)

المسألة الكردية فى المنطقة وأثرها على مستقبل العراق

لا تزال «المسألة الكردية» تتقاذفها الأنواء. والمسألة الكردية يقصد بها الأقليات الكردية التى تعرضت للإبادة فى أوطانها وعلى أقاليمها من نظم سياسية تعيش فى كنفها، وكانت الإبادة بأشكال مختلفة قدر لهذه الأقليات التى تقدر عدد المصادر الكردية بين ٣٠-٤٠ مليونا فى منطقة متصلة على الحدود كل من سوريا وتركيا والعراق وإيران. أما فى إيران فقد فرض الشاه نظما للتعامل مع الأكراد أدت إلى استبعادهم تماما من احياة السياسية والثقافية، وربما ساعده على ذلك أن إيران الشيعية قد لا ترحب بأقلية سنية كبيرة، وربما كان هذا الاعتبار قد طاردهم فى العراق أيضا حيث الأغلبية من الشيعة وإن كان البطش قد نزل بهم على يد الزعيم السنة العرب صدام حسين منذ ثورة ١٩٥٨. ولسنا بحاجة إلى تكرار المآسى التى واجها الأكراد فى العراق وفشل حكومة بغداد فى التعامل مع ملفهم، وكان من أسباب الفشل ذلك الاتجاه القومى الطاغى الذى أعمى الفكر والممارسة القوميتين فى العالم العربى عن الأقليات العرقية التى تعيش فى أراضى الأجداد منذ آلاف السنين. كذلك واجه أكراد تركيا الكثير بسبب القومية التركية المتطرفة خاصة بعد نشأة تركيا الحديثة.

ولعل المسألة الكردية فى أمس الحاجة اليوم إلى التذاكر والتأمل لاعتبارات عديدة أولها أن أكراد العراق الذين عانوا من صدام حسين قد استخدموا من جانب الولايات المتحدة لمناهضة نظام صدام حسين عام١٩٩١ فاستجابوا لتحريض واشنطن فقمعهم صدام حسين حفاظا على وحدة الدولة ضد أقلية تحالفت مع الأعداء. ثم استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا قرار مجلس الأمن ٦٨٨الصادر فى أبريل ١٩٩١ لمنح الأكراد حكما ذاتيا بينما أكراد تركيا يعانون الأمرين على يد الجيش التركى. ثم رحب أكراد العراق بالغزو الأمريكى للعراق وأكد زعماؤهم أنهم مدينون بحياتهم لواشنطن، وتذكروا واشنطن أن ميليشيات الأكراد بيشميرجا pesh merja قد أسهمت فى حفظ الأمن للأمريكيين فى شمال العراق فلم يقتل جندى أمريكى واحد.

ويعلن قادة الأكراد فى العراق أنهم يرحبون ببقاء القوات الأمريكية إلى الأبد فى العراق، كما سعى هؤلاء القادة إلى تجسيد قانون إدارة الدولة العراقية (الدستور المؤقت) الذى منح الأكراد استقلالا شبة كامل فى الحكومة المركزية و النظام الكونفيدرالى المقترح وهو ماأثار حفيظة الشيعة وحيث بدأت ملامح الصراع بين الفريقين عند صياغة قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الصادر فى ٨/ ٦/ ٢٠٠٤م إذ أصر الأكراد على أن ينص القرار على قانون إدارة الدولة حتى يكتسب ضمانا دوليا بتنفيذه وكأنه وعد بلفور جديد للأكراد مع الفارق طبعا بين الأكراد فى العراق وطنهم الأصلى، واليهود المغتصبين لفلسطين ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن الأكراد كانوا فى السبعينيات والثمانينيات يحاولون لفت النظر إلى التشابه بين قضيتهم وبين القضية الفلسطينية، وهو أمر لم يلق اهتماما فى العالم العربى لبعد المسافة بين الحالتين.

فإذا كانت المسألة الكردية اليوم تعنى المطالبة بالتعويض عن المعاناة فى العراق

وأن يكون لهم فى العراق الجديد حكم ذاتى يصل إلى حد الاستقلال فما أثر ذلك على العراق نفسه وعلى مجمل الأمة الكردية فى تركيا وإيران وسوريا، وهل يطالب الأكراد بدولة واحدة حلا للمسألة الكردية على غرار«المسألة اليهودية» فى القرن التاسع عشر مع الفارق الهائل بين معطيات المسألتين؟

لا يشك أحد فيما عاناه الأكراد. كما لا نشك فى أن ورقتهم قد لعبت بها القوى الإقليمية والدولية المختلفة بما ذلك الارتفاع بآمال إنشاء الدولة إلى أعلى التوقعات ثم الآمال بعد قليل، ولا نزال نذكر جمهورية مهاباد شمال إيران التى أنشأتها القوات السوفيتية وهى تنسحب من إيران حلال الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح أن الأكراد العراق منذ عام ١٩٩١م يتمتعون بحكم ذاتى يقترب من وضع الدولة المستقلة ويبدو أنهم بدعم أمريكى مصرون على استمرار هذا الوضع فى العراق الجديد. فقد صرح إياد علاوى رئيس وزراء العراق بأن قرار حل الميليشيات فى العراق لا يسرى على قوات «البشميرجا الكردية » لأنها نشأت فى عهد الطاغية صدام حسين لحماية الأكراد، وهو موقف أملته الولايات المتحدة التى تصر على حل جيش المهدى الشيعى يشجعها على ذلك موقف الحوزات العلمية الشيعية فى العراق وخاصة السيستانى. ومؤدى هذه المعاملة للأكراد أنهم خرجوا تماما عن سلطة الدولة العراقية بتخطيط أمريكى ولكن وضعهم مرتبط بوضع الولايات المتحدة فى العراق، مما قد يعرض الأكراد لأحقاد بقية سكان العراق.

(٢)

هل تؤثر الأزمة الكردية على التحالف التركى مع واشنطن وإسرائيل؟

يبدو أم مجمل التطورات فى الملف الكردى سوف تؤثر خلال الشهور القادمة على وضع تركيا كحليف لواشنطن وإسرائيل. ذلك أن تركيا تنظر منذ عام ١٩٩١م بقلق شديد نتيجة ما حدث فى العراق وخاصة تشجيع واشنطن لأكراد العراق على التمرد على صدام حسين، ثم تابعت تركيا بقلق شديد تطور الحكم الذاتى فى شمال العراق والصراع بين الحزبين الكرديين، البرزانى والطالبانى ثم التوافق بجهود أمريكية بينهما نحو هدف مشترك ضد حكومة بغداد فى وقت يشتد فيه الصراع العسكرى بين حزب العمال التركى الكردى والحكومة التركية واستمرار العمليات الإرهابية ضد تركيا.

وتعتقد تركيا أن تشجيع الحكم الذاتى فى شمال العراق هو نقطة البداية لكابوس الدولة الكردية التى تبدأ من شمال العراق وتمتد إلى أكراد تركيا وإيران وسوريا، ولذلك بدأت تركيا منذ عدة سنوات تنظر جدياً إلى مخاطر التلاعب الأمريكى بالورقة الكردية، رغم أن واشنطن أفهمت تركيا أن موقفها من أكراد العراق يختلف تماماً –لأسباب أمريكية –عن موقفها من بقية أكراد الدول المجاورة. وإذا كانت تركيا قد تحسبت بحق من زحف الملف الكردى على كل أولوياتها، فإنها نظرت باهتمام شديد للسياسات الأمريكية والإسرائيلية المزدوجة إزاء مساندة الأكراد والتحالف مع تركيا. وقد لاحظت تركيا أن تحالفها مع إسرائيل خلق حساسية دون داع مع الدول العربية المجاورة خاصة سوريا، كما أن تحالفها مع إسرائيل كان أحد

تداعيات تحالفها مع واشنطن، مما يعنى أن اهتزاز تحالفها مع أحدهما سوف ينسحب على مجمل التحالف التركى معهما.

ولعل القراءة التركية لمجمل علاقات تركيا بواشنطن وإسرائيل من منظور المشكلة الكردية لابد أنها سوف تبرز أمامها عدداً من الاعتبارات والتطورات التى تدفعها إلى إعادة النظر فى حساباتها مع الدولتين، خاصة وأن الدولتين لا تظهران سعادتهما بثبات أقدام حزب العدالة والتنمية فى الساحة السياسية التركية، وذلك حتى فى مواجهة سلطة الجيش الذى يعتبر نفسه ضامناً للنظام السياسى العلمانى.

الاعتبار الأول: هو قناعة تركيا بأن أمريكا وإسرائيل تساندان عملياً بروز العامل الكردى فى المنطقة بدءاً بأكراد العراق، وتأكد القلق التركى كلما اتضحت المواقف الأمريكية المنادية بتقسيم العراق مما يعنى فى النهاية ظهور دولة كردية فى الشمال تكون قاعدة للدولة الكردية الكبرى، ولذلك فإن كلمة السر التى تؤرق تركيا هى تقسيم العراق، فأصبحت تركيا تلتقى مع الدول العربية فى المحافظة على وحدة العراق وعروبتها، بل يمكن القول أن تركيا أشد حرصا على ذلك رغم عدم ارتياحها تاريخياً من أن يكون العراق أحد مراكز الفكر القومى. وقد ظنت تركيا أن المشكلة الكردية لديها قد انسحبت إلى الصفوف الخلفية من الاهتمامات والهواجس، ولكنها ربطت ربطاً مباشراً بين بروز أكراد العراق واستمرار النشاط العسكرى لحزب العمال الذى ركز عملياته على جنودالجيش التركى وهى رسالة واضحة لإحداث الفرقة بين الجيش والحكومة، ولكن تحريك الرأى العام ضيق هامش المناورة السياسية لدى الحكومة ووحد الموقف بين الحكومة والجيش والبرلمان مع شعور جارف معاد للولايات المتحدة.

الاعتبار الثانى: تدرك تركيا أن تورط جيشها فى عمليات فى شمال العراق سوف

يكون بداية لحرب استنزاف لانهاية لها، كما تدرك أن تركيا قُدِّر لها أن تتصدى لمستوى الاستقلال فى شمال العراق، وعجزها عن الفصل بين أكراد العراق وأكراد تركيا، مثلما تدرك السياسة المزدوجة لواشنطن وإسرائيل حيث تظهر واشنطن تفهما للقلق التركى، مقابل تحذيرها من العمليات العسكرية شمال العراق، كما تدرك تركيا أن سعى واشنطن لردع إيران يدفعها إلى موالاة حزب العمال وشقيقه الإيرانى Pejak ورئيسه رحمان حاج أحمدى حيث استقبلت واشنطن وفداً من هذا الحزب للتنسيق معه ضد طهران فى الوقت الذى تعلن فيه وضع PKK على قائمة المنظمات الإرهابية، وهو نفس الموقف المتقلب الذى اتخذته واشنطن من منظمة مجاهدى خلق.

الاعتبار الثالث: هو ذلك الإحباط الذى أصاب تركيا بسبب جهود المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة ودورها فى استصدار قرار من الكونجرس باعتبار مذابح الأرمن عام ١٩١٣ إبادة جماعية، وفشل زيارة وزير خارجية تركيا فى دفع إسرائيل إلى عمل شيء لصالح تركيا باسم التحالف بين البلدين،وقد صدم الوزير التركى بشكل خاص عندما أبلغ المسؤولين فى إسرائيل أن القرار يسيء إلى صورة إسرائيل فى تركيا، فلم يكترثوا وأكدوا له أن موقف إسرائيل الثابت هو إدانة أصحاب الهولوكوست ضد اليهود والأرمن. وقد أثار هذا القرار الأتراك ضد واشنطن وإسرائيل، مما أحرج الحكومة التركية فى ضوء تحالفها معهما.

الاعتبار الرابع: هو صدور التقرير السنوى للاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٧م والذى يشير إلى تراخى الإصلاحات فى تركيا بسبب الأزمة الدستورية الناجمة عن انتخاب الرئيس من خلفية إسلامية مما اعتبرته الأوساط الأوروبية والتركية ضربة قاصمة فى توقيت سيئ لآمال تركيا فى الانضمام إلى الاتحاد.

فهل تدفع هذه التطورات تركيا إلى إعادة النظر فى تحالفاتها مع واشنطن

وإسرائيل، وفى جدوى هذه التحالفات فى الوقت الذى لم تفلح فى مساعدة تركيا فى أزمتها مع الأكراد، وتغير الظروف لتى كانت مبررا لمثل هذه التحالفات؟

لا شك أن هذه الاعتبارات سوف تدفع تركيا إلى إعادة النظر فى حساباتها مع تحالفها الإسرائيلى والأمريكى، فى ضوء أزمتها الحادة فى أدق قضايا أمنها القومى مما قد يدفع تركيا ولو بالتدريج من مواقعها الحالية صوب العالم العربى، وهذا الاحتمال بالذات يمكن أن يكون ورقة تركية رابحة فى الضغط على إسرائيل وأمريكا فى هذا المجال، ويبدو أن الطرفين التركى من ناحية والأمريكى والإسرائيلى من ناحية أخرى سوف يجدان صعوبة كبرى فى التوصل إلى صيغة مرضية تماماً لهما.

(٣)

هل يعترف العالم العربي بالدولة الكردية

أعلن الرئيس العراقى الكردى جلال الطالبانى يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦م أن الأكراد يرحبون بالقواعد العسكرية والوجود العسكرى الأمريكى فى أراضيهم. إذا أضفنا ذلك التصريح إلى الخطوات الانفصالية الأخيرة للأكراد، يمكن القول أن الأكراد يتجهون بشكل ثابت نحو إعلان الدولة المستقلة عن العراق وهو ما سوف يؤدى إلى تعقيدات بالغة فى هذه المنطقة ولذلك تركز هذه المقالة على الموقف العربى من هذه القضية العاجلة. فالملاحظ أن القضية الكردية تتطور بشكل متسارع نحو الاستقلال. والثابت تاريخياً أن الأكراد لم يكن لهم دولة فى أى عصر من عصور التاريخ، ولكنهم يمثلون أقلية عرقية وثقافية، رغم أنهم جزء أصيل فى الحضارة العربية الإسلامية. ولذلك يجب النظر إلى قضيتهم وعدم رغبتهم فى العيش المشترك مع أبناء الدول التى يقيمون فيها من زوايا متعددة. **الزاوية الأولى** : هى أن لديهم شعوراً قومياً يهدف إلى استقلالهم بدولة قائمة بذاتها، وهذا أمر لم يكن معروفاً بشكل واضح عبر التاريخ إلا فى فترات ضعف الدول التى يقيمون فيها، وعندما كان أعداء هذه الدول يستغلون ورقة الأقليات مثلما حدث بين الحلفاء وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى فى معاهدة سيفر عام ١٩٢٣، حيث أراد الحلفاء الضغط على تركيا بالورقة الكردية، ولكن تركيا رفضت الاعتراف لهم بأى حق، وتم إبرام اتفاقية لوزان التى خلت من أية إشارة لهم. أما الاعتبار الثالث فهو سوء المعاملة التى لقيها الأكراد من النظم التى عاشوا فى ظلها. وأما الاعتبار الرابع فهو استخدام الورقة الكردية فى الصراعات الإقليمية فى المنطقة.

وبالنسبة لأكراد العراق، يجب الإشارة إلى أنهم كانوا أفضل حالاً من أقرانهم فى البلاد المجاورة، بصرف النظر عن مرحلة الحرب الإيرانية العراقية التى واجه الأكراد فيها معاملة قاسية ولكن الأهم من كل ذلك هو الاستثمار الأمريكى لمعاناة الأكراد خلال تحرير الكويت عام ١٩٩١م ، حيث بدأت الولايات المتحدة سياسة تقسيم العراق على الأرض، فمنحت الأكراد فى شمال العراق حكماً ذاتياً كاملاً عن حكومة بغداد تحت عنوان «مناطق حظر الطيران». وقد ساند الأكراد القوات الأمريكية فى غزو العراق بحجة الانتقام من نظام صدام حسين. ولذلك يمكن القول أن درجة الاستقلال التى حصل عليها الأكراد حتى الآن قد تمت بشكل أخص بمساندة أمريكية واضحة ومتعمدة، كما أن هذه المساندة التى بدأت رسمياً عام ١٩٩١م قد تعمقت فى الدستور الدائم الذى وضعته سلطات الاحتلال الأمريكى.

معنى ذلك أن العراق تحت الاحتلال الأمريكى ينقسم من خلال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، وعدم وجود جيش قوى يحمى وحدة العراق. فى هذه الظروف، يكرس الأكراد خطواتهم نحو الاستقلال عن الدولة العراقية. والغريب أن الأكراد وهم يبلورون مظاهر الاستقلال لا يزالون يتحدثون عن تمسكهم بوحدة العراق. فى نفس الوقت يعلن الأكراد مبررات انفصالهم وكلها مبررات واهية. والغريب أيضاً أن رئيس الدولة العراقية الكردى هو الذى يفترض أن يسعى إلى وحدة العراق، ولكنه يتصرف كزعيم كردى، ولم يكن تعيينه فى منصب رئيس الدولة العراقية صدفة. ولذلك كان من المستغرب أن يعلن السيد جلال الطالبانى يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦م تمسكه باستمرار الاحتلال الأمريكى، بل ودعوته عشرة آلاف جندى أمريكى للإقامة فى منطقة الأكراد بصفة دائمة. فماذا بقى حتى يعلن الأكراد دولة مستقلة، ولماذا سكت العالم العربى عن خطوات الانفصال الكردية عن

العراق؟ وهل هذه مقدمة لكى يعترف العالم العربى بالدولة الكردية العراقية؟ وهل وافقت إيران وتركيا ضمناً على قيام الدولة الكردية مادامت تؤدى إلى تقسيم العراق بحيث تتعاون واشنطن مع تركيا على وقف تداعيات وآثار قيام هذه الدولة على أكرادها؟ أم تستخدم واشنطن ورقة الأكراد العراقيين فى معادلة العلاقات الأمريكية التركية المعقدة؟

من وجهة النظر العربية، لاشك أن استقلال الأكراد يؤدى إلى المساهمة فى تقسيم العراق. وقد يرى البعض أن تقسيم العراق يخدم الأمن الإقليمى، لأنه يقضى على قوة إقليمية مغامرة، كما أن تقسيم العراق بهذه الطريقة لاشك يخدم المشروع الصهيونى، والأدلة كثيرة لايمكن حصرها، وأبرزها تلك الصلة الوثيقة بين الأكراد وإسرائيل، والتى يحرص الأكراد على نفيها باستمرار، ولكن إسرائيل تؤكد العكس فى مجال الأمن وغيره. وإذا كان أكراد العراق يريدون الاستقلال لانعدام الرغبة المشتركة فى العيش مع العرب، فإن المراقبين يعجبون من أن الخطوة الكردية تقترن بعداء كبير للعالم العربى، ويتعاون الأكراد مع إسرائيل، ألد أعداء العالم العربى، فهل يستقل أكراد تركيا حقداً على الأتراك، وهل يستقل أكراد إيران حقداً على الإيرانيين، وأكراد سوريا حقداً على السوريين، وهل يتحد الأكراد جميعاً فى دولة واحدة حاقدة على كل الدول المجاورة، وهذه الدول تحيط بها من كل جانب. وهل تحمى الولايات المتحدة هذه الدولة الغريبة التى تقطعت بها أوصال الدول المجاورة، من بطش هذه الدول عندما تتغير أحوال العراق وميزان القوة فى المنطقة والعالم؟

إن العالم العربى الذى سكت على تقسيم العراق حتى الآن سوف يحصد الثمار المرة، ولابد أن يعلن منذ الآن عدم اعترافه بتجزئة العراق أو بأى وحدة تستقل عنه،

خاصة الدولة الكردية التى تسابق الزمن نحو الانفصال عن العراق، كما يجب على العالم العربى أن يراجع موقفه كاملاً من لقضية العراقية، ومناقشة الأكراد فى هذه القضية، لأن إنشاء دولة على أساس عرقى سوف يكون سابقة خطيرة لتقسيم العالم العربى، وهو احتمال قائم بشدة ولا تتردد أوساط أمريكية فى الإعلان عنه. ولنتذكر أن الولايات المتحدة قسمت العراق منذ خمسة عشر عاماً وتتحدث فى نفس الوقت بجدية كاملة عن حرصها على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ولكن المهم هو مانراه أمامنا على الأرض.

(٤)

الدولة الكردية والدولة الفلسطينية وأعراض التدهور العربي

خلال العقود الثلاثة الماضية حاولت بعض القضايا أن تقارب بيتها وبين القضية الفلسطينية أملا في توحيد موقفها مع المواقف العربية. فقد حاولت بكتابه في مرحلة معينة وقبل أن تخبو جذوة مشكلة كمشير أن تقارب بين مشكلة كشمير وبين المشكلة الفلسطينية على أساس أن القضيتين ترتدان إلى شعب محتل والمطلوب التضامن العربي مع باكستان، مثلما تتضامن باكستان مع العالم العربي لإزالة الاحتلال الهندي في كشمير والإسرائيلي للأراضي العربية. ولكن صداقة الهند للعالم العربي آنذاك دفعت العالم العربي إلى ترك مسافة مناسبة بين القضية الكشميرية والقضية الفلسطينية خاصة وأنه لا يخشي من ذلك انصراف باكستان عن مساندة القضية الفلسطينية. لأن أساس المساندة هو الإسلام والأقصى في قلب القضية، وتعلق الباكستانيين بالأقصى والإسلام يجعل موقفهم مبدئيا لا يعتمد على، موقف عربي معين من كشمير، والعرب يبحثون عن كل كسب دبلوماسي لقضيتهم. في مرحلة أخرى كان القبارصة اليونانيون يقارنون بين الاحتلال التركي لقبرص والاحتلال الإسرائيلي يوم أن كانت اليونان تساند العرب وتركيا تساند إسرائيل، وقد حاولت تركيا أن تجعل الإسلام قاسما مشتركا بين القضية الفلسطينية والأقلية التركية القبرصية ، وكلها محاولات لم تصمد طويلا. وخلال كفاح الأفارقة في جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهيد كانت المقارنة واضحة والارتباط عضويا بين البيض العنصريين فيها و إسرائيل، مثلما كان التحالف مطلوبا بين ضحايا النظامين

العنصريين في جنوب إفريقيا وفي فلسطين، ولا يزال الأفارقة في جنوب إفريقيا يحفظون الجميل للفلسطينيين والعرب، وتشعر جنوب إفريقيا بعد الاستقلال ببالغ القلق من التمزق في الصف الفلسطيني، ووقف الرئيس ميكي ضد إسرائيل وواشنطن ولا يزال يصر على دعوة إسماعيل هنية بصفته من حماس إلى بلاده، كما تبدي جنوب إفريقيا حماسا كبيرا للقيام بدور في تسوية القضية الفلسطينية ولا تخفي نقدها الصريح للسلوك البربري الإسرائيلي. ولكن أحدا لم يحاول أن يقارب بين الدول الكردية في العراق والدولة الفلسطينية لأن الأكراد كانوا يناوئون العرق العربي في العراق ويعلمون أن مساندتهم للقضية الفلسطينية كان في جزء منه بسبب موقف العراق العام، وفي الجزء الآخر لاعتبارات دينية.

ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق وتحالف الأكراد مع الغزاة الذين شجعوهم على الاستقلال الذاتي تمهيدا للاستقلال التام عن الدولة العراقية وفي إطار السياسة الأمريكية الهادفة إلى تمزيق العراق، فإن المراقب لا يستطيع أن يتجاهل علاقة الدولة الكردية بالدولة الفلسطينية، ليس على سبيل المقاربة هذه المرة ولكن من وجهة نظر عربية وأمريكية. فمن الزاوية الأمريكية يعتبر تشجيع قيام دولة كردية جزءا من تصور أمريكي أوسع يقوم على أساس رسم خريطة المنطقة بما يؤدي إلى إضعاف العراق وتمزيقها حتى لا يعود جزءا من قوة العرب الشاملة ضد إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الدولة الكردية سوف تكون شوكة في خاصرة تركيا وإيران وسوريا بما يساعد واشنطن على إضافة الورقة الكردية إلى ملفات تعاملها مع هذه الدول، فضلا من أن قيام هذه الدولة في منطقة النفط العراقية الرئيسية سيمكنها من إحكام السيطرة على نفط العراق، ويقيم لها حليفا يمكن الاستعانة به إذا ظهر في بغداد حكم يتردد في التعاون مع واشنطن. يضاف إلى ذلك أن الدولة الكردية

ستكون حليفا لإسرائيل باعتبار هذا التحالف هو جزء من التصور الأمريكي الإسرائيلي لهذه الصفقة- لكل هذه الأسباب، فإن عوامل الدفع بالدول الكردية تتعاظم رغم كل محاذير الصدام بين تركيا وإيران من ناحية، وهذه الدولة المقترحة من ناحية أخرى. ونحن نظن أن الدولة قائمة بالفعل لا ينقصها سوى الإعلان والاعتراف الدولي، خاصة وأن كل مظاهر الاستقلال الداخلي مؤكدة وسلطات الدولة كلها قائمة بعلمها ونشيدها وفضائيتها ولغتها ونشيدها الوطني، بل إن رئيس العراق جلال الطالباني الكردي تحدث باسم العراق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦م باللغة الكردية.

فإذا كان قيام الدولة الكردية على هذا النحو تعزيز لإسرائيل من الزوايا التي أشرنا إليه، فإنها في نفس الوقت انتقاص من الجسد العربي وإضعاف له في مواجهة إسرائيل وتفتيت لدولة رئيسية في العالم العربي لا أظن أن أي نظام عربي يمكن أن يقوم بغير العراق العربي الموحد بكل أعراقه وطوائفه.

ولا شك أن موقف واشنطن من الدولة الفلسطينية هو النقيض تماما لمواقفها من الدولة الكردية بسبب واضح وهو أن تعويق قيام الدولة الفلسطينية هو تمكين للمشروع الصهيوني في فلسطين وإضعاف للجسد العربي، فإذا أضفنا الدولة الكردية إلى تعثر الدولة الفلسطينية اتضح أن الوعد بقيام دولة فلسطينية ملهاة للعالم العربي أمام السعي الحثيث لإقامة الدولة الكردية، فإنه لا تستقيم أمريكا وإسرائيل مع إقامة دولة فلسطينية. ونحن لا نستبعد أن يعترف العرب تحت الضغط الأمريكي بالدولة الكردية، بينما تتأرجح الدولة الفلسطينية في ظلال أوهام السلام الأمريكي والإلحاح العربي عليها – يزداد خفوتا وتراجعا خاصة مع نجاح خطة تفجير الساحة الفلسطينية من الداخل، والنتيجة هي إسراع الخطى لإقامة الدولة

الكردية، وتراجع الوعود والجهود لإقامة الدولة الفلسطينية وإفساح المجال أمام خطة الإبادة والاستيلاء على كل فلسطين، وكلاهما :تقدم الدولة الكردية وتراجع الدولة الفلسطينية انعكاس لتردي أوضع العالم العربي. ولكن هذا التردي يرجع في أهم أسبابه إلى سياسة الهيمنة والإذلال الأمريكية للعالم العربي، ونحن لا نرى سببا واحدا لخضوع العالم العربي لهذه الإملاءات الأمريكية المعادية للمصالح العربية، ولذلك يجب على العالم 'لعربي أن يستدرك الخطر فيقاوم قيام الدولة الكردية حتى بالتضامن مع تركيا وإيران، وأن يسعى إلى إقامة دولة قوية في العراق تضم كل العراقيين حتى لو تعارض ذلك مع الرغبات التركية والإيرانية،التي تريد دولة ضعيفة في العراق فيستعيد بذلك بلدًا عربيًا كبيرًا إلى الحظيرة العربية ويحرم إسرائيل من استغلال موت العراق بتحالفها مع الأكراد. هذا المدخل يمكن أن يضيف كثيرًا إلى الجهود العربية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ثم توفير المناخ المناسب لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

ورغم تدهور الإرادة العربية وارتمانها وحالة الاستسلام العربي لقدر لا يرحم الضعفاء، فإن الأمل كبير في الحفاظ على العراق الموحد، وعلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخشى أن يعمل العرب بأيديهم على الإضرار بمصالحهم إذا استكانوا للإملاء الأمريكي بالاعتراف بالدولة الكردية التي حذرنا في كل المناسبات من تقدمها بهدوء وثبات مدروسين صوب الاستقلال عن العراق، وأسقطوا بحكم اليأس و'لضغوط من حساباتهم حلم الدولة الفلسطينية على أي حدود بعد أن أصبحْ اشتراط حدود معينة ترفا لا تحتمله أوضاع العالم العربي وفلسطين. وخلاصة القول أنه في الوقت الذي ترفع فية واشنطن أسهم الدولة الكردية غير المشروعة والتي تقوم علي جثة العراق الموحد، تماما كما تدفع كوسوفو

نحو الاستقلال عن صربيا، أن واشنطن هي نفسها التي تخدر الشعب الفلسطيني بأوهام الدولة الفلسطينية وتعوق عمليا قيام هذه الدولة، ومن الواضح أن واشنطن بذلك في العراق وفلسطين تنتهك القانون الدولي فتفعل في العراق ما يجب الكف عنه، وتمنع في فلسطين ما لا يجوز منعة . ولاشك أن الحق في تقرير المصير مقرر لكل شعب على أرضه وهو ما يستبعد بداهة الحق المزعوم للشعب اليهودي المزعوم، ولكن حق الشعب الكردي في تقرير المصير ينتهك عددا من القوانين الدولية الأخرى وأهمها السلامة الإقليمية للدولة ووحدة أراضيها. أما من الناحية السياسية فأن قيام دولة كردية في العراق يؤدي إلى توسيع حدود هذه الدولة علي حساب الدول المجاورة، مما يؤدي في الواقع إلى تهديد الاستقرار والسلام في هذه المنطقة.

(٥)

الأكراد: بين تقرير المصير والضرورات السياسية

التناقض القائم بين حق الأكراد فى تقرير مصيرهم وبين حق الدول التى يعيشون فيها فى المحافظة على وحدها الإقليمية برز إلى السطح عندما تفجرت المشكلة الكردية فى أزمة طاحنة بين تركيا وحزب العمال الكردى فى تركيا فى أول أكتوبر ٢٠٠٧.

فقد ارتبط الأكراد عبر العصور بامناطق التى عاشوا فيها ولكنهم حافظوا على مقوماتهم كوحدة عرقية وثقافية مختلفة، وربما أدى بسط الدولة العثمانية سلطانها على مساحات واسعة من البلاد التى يقطنونها إلى تأجيل البوح بما يشعرون به بشكل ظاهر، وثم بدأ هذا الشعور يطفو كلما وجدوا مشاكل تجور على هويتهم داخل الدول التى يعيشون فيها. ففى العراق حاولت النظم العراقية المتعاقبة أحياناً دراسة أحوالهم ومعالجتها على نحو من الأنحاء. وكانت علاقة صدام بهم علاقة دموية وهى فى الواقع حلقة مفرغة. فصدام يريد أن يرغم الأكراد على الطاعة والولاء للعراق شأن أى زعيم دولة أخرى، وهم يرون فى أسلوبه جوراً وربما قسوة، وانتهى الأمر إلى قراراته الدموية ضدهم فى الوقت الذى اشتد فيه حرصه على وحدة الدولة العراقية ضد إيران خلال الحرب. ولست مع الذين يبررون نزوع الأكراد إلى الاستقلال فى العراق بتصرفات صدام حسين وحدها، وإنما يجب أن نذكر أيضاً أن الدول المجاورة استخدمت الأكراد ضد العراق خاصة إيران الشاه، مثلما حرض العراق أكراد الدول المجاورة عليهم فتوترت العلاقات العراقية بينهم.

عندما غزت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣م خصت الأكراد بمعاملته

خاصة استمرار لحظها الذى بدأ منذ عام ١٩٩١ بإنشاء مناطق حظر الطيران وشل يد الحكومة العراقية عنهم وعن مناطقهم. ولا شك أن ظهور آمال الحكم الذاتى والاستقلال فى العراق فى مناطق الأكراد قد أثار أشواقاً قومية طاغية لدى أكراد تركيا الذين كانوا دائماً فى صراع مع حكومات أنقرة طوال العقود الأربعة الماضية لأن نسبتهم فى تركيا أعلى من غيرها من الدول الأخرى. وكلما برزت مظاهر هذه الرغبة، اشتعل الشعور القومى الكردى فى تركيا بالذات مما أدى إلى هذه الأزمة الحادة بين تركيا وأكرادها الذين يلقون الملاذ والمساندة من أكراد العراق.

معنى ذلك أن الأكراد يشعرون بأنهم أمة حرمت عبر العصور من أن تلتئم فى دولة، والشعور بالأمة مع الحرمان من الدولة يثير الحق فى تقرير المصير، كما يطرح بشكل دقيق تعريف الأمة مرة أخرى، فالفئات العرقية أو الثقافية وأحياناً الدينية كاليهود تقول أنها أمم، ومادام من حق الأمة أن يكون لها دولة تطبيقاً لحق تقرير المصير، فإنهم يتساءلون كيف يمكن التوفيق فى ظل النظام الدولى القائم بين حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وبين حرص هذا النظام على وحدة الدول القائمة وعدم تفتيتها، وكيف يمكن تفسير الموقف الأمريكى إزاء إقليم كوسوفو الذى يطالب باستقلاله، وربما الموقف الأمريكى أيضاً من دارفور، بل كيف تفهم رؤية الولايات المتحدة لآثار مساندتها لأكراد العراق خاصة وأن ذلك كان مفهوماً أنه محاولة لتقويض نظام صدام حسين، فكيف تفسر هذا الدعم بعد زوال هذا النظام، وهل تدرك واشنطن غموض موقفها من أكراد تركيا الذى يخاطر على الأقل بزعزعة التحالف التركى مع واشنطن، هل هذه النتيجة هى ما تريده واشنطن، وهل تدرك واشنطن أن موقفها من أكراد العراق يشعل الروح القومية الكردية دون أن تكون الرؤية جاهزة فيما يتعلق بمستقبل أكراد هذه المنطقة؟ وهل تملكت واشنطن الرغبة

فى تمزيق العراق دون أن تدرس مخاطر هذا التمزيق على استقرار المنطقة؟

إن الأكراد الآن فى اضطراب شديد، فهم يتوقون إلى فكرة الأمة، ويجدون مستحيلاً أن تقع هذه الأمة فى دولة كما أنهم يرون أن تمزيق الدول القائمة لصالح تقرير المصير أمر انتقائى: يمارس فى مناطق، ويحظر على مناطق أخرى، فهل باحت واشنطن بأسرار هذه الأسئلة المرتبطة بحيرة الأكراد والمراقبين للأكراد أنفسهم أم أن العبث الأمريكى بأقدار الشعوب لم ينج منه حتى أكراد العراق الذين ساعدوا الغزو الأمريكى وكثيراً ما تصدوا للجيش العراقى الوطنى بتحريض إيرانى، ولكنهم لا يذكرون إلا جرائم صدام حسين ضدهم فى هذا المسلسل الدامى؟

إن هذه القضية تحتاج إلى حلول عدلة فى ظل الأوضاع الإقليمية السائدة، كما تحتاج إلى حل فكرى عند المنظرين للقومية العربية فى ثوبها الجديد، بعد أن تتم مراجعة الفكر القومى السابق فى صدد الأقليات العرقية والدينية ومع اتساق وجودها مع العروبة، خاصة وأن واشنطن فى حربها ضد كل ما هو قومى شجعت هذه الأقليات واعتبرت أن ممارسات النظم القومية مثل البعث هو الجانب الأهم فى التعبير عن القومية فدفعت القومية ثمن تلاعب بعض الحكام واستغلالهم لها، ولا يزال الكثيرون يعتقدون الكثير من المقولات حول الحرب العراقية الإيرانية وغيرها مما يحتاج حقاً إلى مراجعة عاقلة ربما بعد أن ينفض السامر فى العراق ويستقر الغبار، وليكن فيما ورد بدستور العراق الذى وصعه الاحتلال دلالة ورمزاً لما نقول إذ أكد على أن العرب فى العراق هم السنة وحدهم وأما الشيعة فيبدو أنهم جسية أخرى، وأن هؤلاء السنة هم الذين ينتمون دون غيرهم إلى الأمة العربية، أى أن العراق ليس عربياً مادامت أغلبية سكانه ليسو فى التصنيف الأمريكى من العرب.

(٦)

الحسابات الأمريكية والتركية في المسألة الكردية

هناك عدد من الحقائق في المسألة الكردية يبدأ بها أي بحث في هذه المسألة الشائكة:

الحقيقة الأولى: هي أن المسألة الكردية لها أوجه وملفات متعددة بحسب الجهة التي تنظر إلى هذه المسألة أو القوى التي تتعامل معها وهي أربعة على الأقل.

الطرف الأول: هو الطرف التركي المعنى بمجمل المسألة الكردية وخاصة في شقها التركي. ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن التهديد الكردي (حزب العمال PKK) سواء بالاستقلال أو بالحكم الذاتي وأساليبه المروعة قد شغل تركيا لعدة عقود، وأن ورقة الأكراد الأتراك بالغة الخطر على مستقبل الدولة التركية، وإنها استخدمت من جانب دول كثيرة وتصدرت أولويات السياسة التركية لدرجة أن تركيا حاصرت سوريا وعمدت إلى التركيز عليها حتى سمحت لعبدالله أوجلان أن يغادر سوريا وحيث تم القبض عليه بعد ذلك عبر محطات كثيرة آخرها في أفريقيا.

الطرف الثاني: هو العراق الذي كان يعتبر الأكراد العراقيين وبقية الأكراد لا يشكلون أمة ولا خطر على اتصالهم وعلى كل دولة أن تتعامل مع أكرادها وفق ظروفها. فلما تحللت الدولة العراقية أصبح أكراد العراق هم رأس الحربة في إيقاظ القومية الكردية. وإذ كان استقلال أكراد العراق لا يلقى مقاومة من عراق قد انهار وتفكك، فإن هذا الاستقلال له تداعياته الخطيرة على تركيا.

الطرف الثالث: هو إيران التي لا تمانع في التعاون مع تركيا لوقف تداعي الخطر

الكردي على كل منهما.

أما الطرف الرابع: فهو الولايات المتحدة التي تلعب بالورقة الكردية على أوجهها الأربعة: (العراقية – السورية – الإيرانية والتركية)، ولكل ملف حساباته الخاصة، حيث أنه من الواضح أن الورقة الكردية في العراق أداة لتصفية العراق العربي وخلق قاعدة للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ولا حاجة إلى سرد تاريخ التحالف الكردي العراقي مع الغزو الأمريكي للعراق.

أما الورقة الكردية مع إيران فهي جزء من الصراع الأمريكي الإيراني، مع ملاحظة البعد الإسرائيلي في كل هذه الحلقات.

وأما الورقة الكردية مع سوريا فهي تستخدم في سياسة الاستهداف الأمريكي لسوريا عند اللزوم، وان كان أثرها محدودًا بالنظر إلى قلة عدد أكراد سوريا واتصالهم مباشرة بأكراد تركيا جغرافيا.

أما الورقة الكردية مع تركيا وهي موضوع هذا التحليل فسوف نلقي عليه الضوء بعد هذا التقديم.

الحقيقة الثانية : هي أن واشنطن تنبهت إلى الورقة الكردية منذ الحرب العالمية الأولى في صلح فرساي في إطار سعيها لإستغلال ورقة الأقليات لتفكيك الإمبراطورية العثمانية، وشجعت فرنسا على اقتطاع لاسكندرونة بمعرفة فرنسا وإهدائها إلى تركيا. وعندما قررت أن تلعب هذه الورقة بوضوح مع إيران أواسط السبعينيات، كانت متحيزة لإيران الشاه ثم لعبت هذه الورقة كجزء من إستراتيجية تقويض سلطة صدام حسين بعد غزوه للكويت، وميزت بوضوح بين معاملتها لأكراد العراق الذين احتضنتهم وأكراد تركيا الذين وقفت صدهم لصالح حليفتها تركيا.

الحقيقة الثالثة: أن واشنطن تدرك أن الأكراد لم يكن لهم في يوم من الأيام دولة

وأن سياساتها تجاه أكراد العراق سيلهب المشاعر القومية عند كل الأكراد بما لذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة.

هذه الحقائق الثلاث لابد من استحضارها ونحن نحاول فهم حسابات واشنطن وتركيا في المسألة الكردية. فلا شك أن تركيا هي الحليف المخلص دائماً لواشنطن منذ أن فرض مذهب ترومان على تركيا أن تكون جزءاً من التحالف الغربي الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي. وتدرك واشنطن أيضاً أن تركيا حليف هام للمساعدة في ضبط تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي، والخليج، خاصة بعد زوال الخطر السوفيتي، ولذلك شجعت واشنطن الاتحاد الأوربي على قبول تركيا عضواً فيه وهو هدف تسعى إليه تركيا بكل قوتها وتعول على مساندة واشنطن في هذا الشأن. وإذا كانت واشنطن تشعر بعدم الرضا بسبب عدم تعاون تركيا تماماً معها في غزوها للعراق، أو بسبب تنامي قوة التيار الإسلامي الحاكم وسيطرته على الجيش في اختبار القوة في شأن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، فإن تركيا لا تزال حليفا لواشنطن وإسرائيل، ولا تزال تحتفظ بمسافة مع حماس وحزب الله وإن لم تكن مرضية تماما لواشنطن. لا شك رابعاً أن واشنطن تدرك أن تشجيع أكراد العراق على الانفصال، وهو يلقى أيضاً تشجيعاً من إسرائيل، يشكل أكبر تهديد وتحدٍ لتركيا ويعيد إلى المقدمة ملف الأكراد بكل تداعياته السلبية، ويجعل صورة واشنطن لدى الرأي العام الكردي في الحضيض. فهل تعمدت واشنطن المخاطرة بصداقة تركيا خاصة بعد أن حذرت تركيا من اجتياح شمال العراق حتى توقف المد الكردي المتصل بين جنوب تركيا وشمال العراق؟ إن واشنطن تدرك قطعاً أن تركيا لن تساوم في تداعيات تنامي الروح الكردية والتنسيق المتزايد بين أكراد العراق وتركيا، وان تركيا تعد العدة جديا لوقف هذا الخطر تساعدها في ذلك إيران، فهل تتصدى واشنطن حقا لتركيا أم ستضغط بمقابل أم لها حسابات أخرى مختلفة؟

وهل تكون الورقة الكردية هي الورقة الذهبية التي تضرب بها واشنطن مختلف الأطراف وهم العرب وإيران وتركيا في الأساس؟ وهل تفكر تركيا حقاً في التصدي بالقوة لأكراد العراق إن عاجلاً أو آجلاً أو أن تحتل منطقة آمنة في شمال العراق؟

من الواضح أن الولايات المتحدة تصر على استخدام الورقة الكردية بجميع جوانبها وهي تدرك خصورة ما تفعل. فهي من ناحية لا يهمها العالم العربي بعد أن قامت بتقسيم العراق دون أن يحرك العالم العربي ساكناً وألغت عروبته في الدستور الدائم بنفس المنطق. ومن ناحية أخرى فإن إثارة النزعة القومية لدى الأكراد يعتبر شوكة في جنب إيران يمكن التفاوض عليها عندما يحين وقت التفاوض. أما الجانب الأخطر فهو أن أكراد تركيا الذين يسعون إلى تقسيم تركيا بدؤوا يتلقون دعماً عسكرياً مباشراً من القوات الأمريكية في العراق.

صحيح أن المساندة الأمريكية للأكراد كانت مستمرة وأن الظاهر فقط هو التظاهر بالمساندة الأمريكية لتركيا وكان أكبر دليل على ذلك هو تمكين تركيا من القبض على عبدالله أوجلان بعد أن غادر سوريا عام ١٩٩٨م ولكن الجديد هو ما أعلنه وزير الخارجية التركية عن المساعدة العسكرية لحزب العمال التركي الكردي.

فهل تحدث مواجهة سياسية بين تركيا والولايات المتحدة سبب إصرار تركيا على منع قيام دولة كردية حاضنة للأكراد في شمال العراق، وإصرار أمريكا على المضي في مساندة الأكراد لأسباب سبق ذكرها وما مصير هذا الصدام على علاقة لتحالف بين تركيا والولايات المتحدة، وهل هذا الموقف الأمريكي يلقى مساندة من أوروبا أم أن الحسابات الأمريكية تفترق عن أولوية أوربا بالنسة للأكراد خاصة وأن أوروبا متقدمة خطوات كثيرة في مساعدة الأكراد على الموقف الغامض الأمريكي. تلك تساؤلات ملحة لا يمكن تجاهلها وسط التسارع في الأحداث واقتراب الطرفين من نقطة الصدام.

(٧)

المسألة الكردية ومستقبل العراق الموحد

تشير الدلائل إلى تأكيد المخاوف على العراق، الذى أصبحت وحدته السياسية والإقليمية فى خطر. وقد بدأت هذه الدلائل تظهر منذ عام ١٩٩١م، ولا نظن أن صدام حسين لم يكن يدرك المخاطر الهائلة على العراق بسبب مغامراته واحتلاله للكويت، ونشك أنه لم يدرك أن غزوه للكويت كان المقدمة الضرورية، أو قل المقدمة الحتمية، لما أصاب العراق بعد ذلك من أهوال، وأخطرها القضاء على وحدته السياسية. فقد أصبح واضحاً أن العراق يتم تقسيمه الآن بين طوائفه المختلفة، ذلك أن غزو الولايات المتحدة للعراق قد حدد مواقف هذه الطوائف بوضوح، حيث أيد الأكراد الغزو فى إطار سياسة أمريكية عامة.

أما الشيعة، فقد اعتبروا أن الغزو هو الأسلوب الوحيد للقضاء على الطاغية، الذى شرد قياداتهم واغتال معظمهم واضطهدهم ونكل بهم، ولذلك التزم الشيعة الصمت المملوء بالرضا تجاه الغزو. ولما قاوم السنُة العرب هذا الغزو اتهمتهم الولايات المتحدة بأنهم يريدون استمرار نظام الدكتاتور العراقى، والاستبداد العربى، وأنه آن الأوان للمستضعفين أن يرفعوا رؤوسهم. هذا الخطاب الأمريكى دفع الطوائف الثلاث إلى مواقف متباينة، ولكن التصور يقوم على حساب دقيق، وهو أن الأكراد والشيعة يمثلون معظم الشعب العراقى، وأنهم من خلال الانتخابات العامة التى أجريت فى نوفمبر عام ٢٠٠٤ قد بدؤوا العملية السياسية، وانطلقت بقطار التحول إلى مستقبل جديد للعراق لم يدركه السنُة العرب، الذين تمسكوا بأن العملية السياسية غير ممكنة مادام الاحتلال قائماً. وهكذا تضافر الواقع

مع الخطاب الأمريكى، وربما مع التصور الأمريكى لمستقبل العراق فى رسم المشهد الحزين الذى يعيشه العراق فى هذه اللحظات. فمن ناحية، لم يعد ممكناً الاطمئنان إلى التطور السياسى فى العراق الذى يكرس الطائفية.

ومن ناحية أخرى، لم يكن ممكناً الاطمئنان إلى المقاومة العراقية التى أصبحت عنواناً عاماً لكل الذين يناوئون الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كل الذين يستهدفون أمن العراق وسلامته والتآمر على وحدته وسلامة أبنائه. ومعلوم أن العراق كان يعتمد على ثروته النفطية والزراعية والعلمية، وفى هذا المناخ المؤلم تعطلت هذه الثروات جميعاً، وتعرض العراق نفسه إلى أوسع عملية إبادة فى التاريخ الحديث: إبادة لتاريخه وآثاره وذاكرته ، وإبادة لعلمائه، وإبادة لأبنائه الذين عانوا الأمرين على يد الديكتاتور العراقى مرة، وبسبب مغامراته الطائشة مرة أخرى، وبسبب الغزو الأمريكى للعراق، الذى تقدر ضحاياه مع ضحايا الاحتلال والفوضى بأكثر من مائة وخمسين ألفاً من القتلى، وأضعافهم من المعوقين والمشردين مرة ثالثة، فلم يكد الشعب يتحرر من الطاغية حتى تحرر من حياته ورفاهيته واستقراره.

أما الأكراد، فقد كان شعورهم فى العراق دائماً أنهم ليسوا عرباً، وأنه يجب أن يعترف العراق لهم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية، ولكن أقدارهم فى الدول الأربع التى يعيشون فيها وهى: العراق وسوريا وإيران وتركيا قد اختلفت، وإن قامت على أساس مشترك، وهو عدم التوصل إلى حل نهائى لقضية الأكراد فى هذه الدول. ذلك أن الأكراد بعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى كانوا يطمحون إلى أن يكون لهم دولة بعد أن استقلت الولايات العثمانية السابقة، وبذلوا فى سبيل ذلك جهداً كبيراً، رغم أنهم لم يكونوا يوماً فى إقليم واحد، وإنما كانوا

يعولون على الاهتمام الذى أبداه مؤتمر باريس عام ١٩١٩م لحماية الأقليات. وبالفعل تضمنت معاهدة «سيفر» نصاً لصالح الأكراد، ولكن كمال أتاتورك رفض هذه المعاهدة، وقبل بعد ذلك معاهدة أخرى لا تتضمن ذكراً للأكراد، وهى معاهدة «لوزان» لعام ١٩٢٣م. ومن المعلوم أن الورقة الكردية قد استخدمت من جانب إيران ضد العراق، مما اضطر صدام حسين - نائب الرئيس آنذاك - إلى التوصل إلى تسوية مع إيران لرعاية الجزائر عام ١٩٧٥م، تنازل بموجبها العراق عن نصف شط العرب لإيران مقابل توقف إيران عن تحريض أكراد العراق ضد الحكومة العراقية.

وكان العراق أكثر هذه الدول تقدماً فى معالجة المشكلة الكردية، رغم أن البعث كان لا يعترف بالأقليات، إلا أن السياسات البعثية أغفلت تماماً أحكام الدستور العراقى عام ١٩٧٢م. ورغم أن أكراد إيران قد تم إخضاعهم بالقوة، كما تم ادماج أكراد سوريا وعددهم الأقل نسبياً، فإن أكراد تركيا والعراق هم الذين ظلوا يطالبون إما بالاستقلال، أو بالحكم الذاتى داخل العراق وتركيا، علماً بأن أكراد تركيا كانوا الأسبق فى إعلان التمرد العسكرى ضد الدولة التركية، مما جعل قضية الأكراد فى تركيا، وهم يشكلون أكثر من ربع المجتمع التركى، ويسكنون منطقة شرق الأناضول، القضية الأولى فى سياسة تركيا الخارجية. ولاشك أن غزو العراق للكويت، وما أعقبه من تمرد كردى وشيعى ضد حكومة بغداد، وما تعرض له الأكراد من إبادة على يد صدام حسين قد أسهم فى شعور الأكراد بضرورة الخلاص، مما جعلهم يشعرون بالامتنان للولايات المتحدة ولبريطانيا، اللتين أقامتا منطقة حظر الطيران فى شمال العراق. وعندما قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، كان الأكراد قد استقلوا تقريباً عن الدولة العراقية، ثم اتبعت واشنطن سياسة واضحة الانحياز للأكراد، وانعكس ذلك فى قانون إدارة الدولة

المؤقت، الذى ميز الأكراد تمييزاً يصل إلى حد الاعتراف بانفصالهم، ثم ما أعقب ذلك من انتخابات عامة انتهت إلى اختيار «الملا مصطفى البرازانى» رئيساً للأكراد، حيث بدؤوا فى صياغة أركان الدولة لإعداد عملة وعلم وبرامج دراسية. وفى نفس الوقت، تم اختيار «جلال طالبانى» رئيساً للعراق. وأعلن الأكراد صراحة فيدرالية خاصة بهم، ويطالبون بضم إقليم «كركوك» الغنى بالبترول إلى أرضهم. من ناحية أخرى، طالب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق بإنشاء فيدرالية للشيعة تشمل الوسط والجنوب، بما فى ذلك الأماكن الشيعية المقدسة. وقد لوحظ أن القيادات الشيعية المعتدلة والمتحمسة فى وقت واحد تؤيد ذلك، ولكنها تعترض على التوقيت.

ومن الطبيعى أن يرفض السنُة العرب تقسيم العراق بين الأكراد والشيعة، وأن يصبح العرب أقلية فى العراق، خاصة وأن لجنة وضع الدستور العراقى تؤصل فى الواقع فكرة التقسيم، التى يؤيدها ما لا يقل عن ٦٥-٧٠٪ من الشعب العراقى، أى الأكراد والشيعة، بينما تعارضها الأقليات الباقية الأخرى وأهمها الجالية العربية. معنى ذلك ببساطة أن الشيعة الذين لا يعتبرون أنفسهم عرباً، والذين يصرون على أن تكون اللغة الإيرانية لغة رسمية ثالثة بعد العربية والكردية قد تخلوا عن وحدة العراق.

فإذا كان الأكراد ليسوا عرباً، وإذا كان الشيعة ليسوا واثقين من عروبتهم، فماذا بقى إذن من عروبة العراق؟ هذه قضية بالغة الخطورة قد نبهنا إليها فى مقالات سابقة، نشرت فى عدد من اليوميات العربية.

تبقى بعد ذلك مشكلة الأكراد، فلا شك أن اتجاه أكراد العراق صوب الاستقلال قد أحيا الروح القومية لدى الأكراد فى الدول المجاورة، مما يعنى أن

الأكراد الذين يتراوح عددهم فى الدول الأربع ما بين ٣٠-٣٥ مليوناً من البشر يطمحون إلى إقامة دولة واحدة، مما يؤدى إلى تمزيق الدول الأربع التى يقيمون فيها. فإذا كان من حق الأكراد كشعب أن يكون لهم دولة، وأن يكون لهم حق تقرير المصير، فإن المواءمات السياسية والإقليمية لا تساعد على ذلك. ومن الناحية القانونية، فإن التسليم لهم بحق تقرير المصير سوف يصطدم بمبادئ قانونية أخرى، وهى السلامة الإقليمية للدول المجاورة.

فما هى المصلحة التى ترجى من استقلال الأكراد فى العراق سوى أنها تثير الأمل فى دولة كردية فى المنطقة، كما أنها تؤدى إلى تقسيم العراق!

أخيراً، اعترف رئيس وزراء تركيا يوم ١٢/ ٨/ ٢٠٠٥م بأن هناك ما يجب عمله للأكراد، وأنه تعهد بحل مشكلاتهم فى تركيا بمزيد من الديمقراطية، فهل تنجح الديمقراطية التركية فى صرف أكراد تركيا عن التجاوب مع ما يثيره أكرادَ العراق من آمال كردية قومية؟ وإذا نجحت تركيا فى ذلك، فهل تنجح سوريا وإيران؟ وهل تؤدى الديمقراطية فى العراق إلى استيعاب الأكراد؟ أم أن النموذج السودانى، وهو اقتسام الثروة والسلطة هو الحل بالنسبة لهذه الطوائف التى تجاوزت قاماتها العراق الوطن والدولة.